هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

التقرير السنوي الثالث

للسنة المالية (2013 - 2014)

دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

فهـرس المحـتويـــــات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة 5
مقدمة 9

الفصل الأول- هيئة أسواق المال: الرؤية والرسالة 13
الرؤية، الرسالة، القيم، الأهداف الاستراتيجية 15
التأسيس والمهام 16
الهيكل التنظيمي 17
الاشخاص والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة ورقابتها 18

الفصل الثاني إنجازات الهيئة خلال السنة المالية 2014/2013 19
تمهيد 21
إنجازات الإدارة العليا للهيئة : 22
مجلس المفوضين واللجان المنبثقة عنه 22
المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية 22
مجلس التأديب 23
لجنة الشكاوي والتظلمات 24
إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها 25
أولاً: المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال 25
الجانب التشريعي واللائحي 25
الجانب القانوني و القضائي 26
ثانياً: المجال التنظيمي 28
تنظيم الأسواق 28
إجراءات تنظيمية خاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة 30
تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية 37
الاندماج والاستحواذ 37
صناديق الاستثمار 37
ثالثاً: المجال الرقابي 41
التفتيش والإشراف 41
الرقابة على أسواق المال 42
تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية 43
حوكمة الشركات 45
رابعاً : التـــوعية 46
خامساً : تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر 52
سادساً : التعاون العربي والدولي المشترك 53
إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية 54
هيكلة وتطوير الشؤون المالية والخزينة 54
هيكلة وتطوير الموارد البشرية 54
التنظيم والتحديث التقني 56
المجال الاستراتيجي 58

الفصل الثالث: الرؤى والتطلعات المستقبلية 61
الفصل الرابع: البيانات المالية للسنة المالية 2014/2013 67

مجلس المفوضين

السيد/ صالح مبارك الفلاح

الرئيس

الدكتور/ مهدي إسماعيل الجزاف

نائب الرئيس

السيد/ باسل أحمد الهارون

مفوض

(صدر مرسوم بإنتهاء عضويته بالإستقالة
بتاريخ 30 / 4 / 2014)

السيد/ مشعل مساعد العصيمي

مفوض

الدكتور/ فيصل عبدالوهاب الفهد

مفوض

السيد/ خليفة عبد الله العجيل

مفوض

(صدر مرسوم بتعيينه بتاريخ 30/ 4 /2014)

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثالث لهيئة أسواق المال عن السنة المالية (2014/2013) والذى يتضمّن أبرز إنجازات الهيئة خلال تلك الفترة، إضافة إلى البيانات المالية المدققة عن السنة المذكورة.

وتمثل إنجازات الهيئة التي تحققت في السنة المالية الماضية، استكمالاً لأعمالها خلال السنوات التي أعقبت تأسيسها، كما أنها تتويجاً للتوجهات الاستراتيجية للهيئة ولرؤيتها المستقبلية التي تُعلى ركائز أساسية، تتمثل في السعي لتحقيق الأهداف المحورية للهيئة كما حددها قانون إنشائها، لاسيما في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية إضافةً إلى توعية الجمهور وحمايتهم، وتوفير حماية المتعاملين في تلك الأنشطة، و سعياً لتقليل الأخطار النمطية، من خلال تطبيق سياسة الإفصاح الكامل، وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ومما لاشك فيه، أن الهيئة قد قطعت أشواطاً هامة على درب تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذى كان يتطلب بذل جهود مضاعفة في شتى مجالات الأعمال ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية اللائحية والتنظيمية والتقنية، وهذا ما قامت به الهيئة خلال السنة المالية الماضية في سبيل سعيها لبلوغ تلك الأهداف.

ولقد حرصت الهيئة، في إطار مهامها لتنظيم السوق المالي والرقابة عليه، إلى إصدار وتعديل العديد من اللوائح والتعليمات والقرارات ؛ حيث صدرت قواعد الكفاءة والنزاهة، وآليات تنظيم تعاملات الأعضاء المطلعّين في مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي في أنشطة الأوراق المالية، علاوة على إصدار نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق والقيد الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى التعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قامت الهيئة بإصدار نظام التحكيم وقواعد حوكمة الشركات، وتعليمات وقرارات أخرى ذات أثر هام في مجال اختصاصها.

وعلى المستوى التنظيمي، قطعت الهيئة شوطاً مؤثراً على صعيد توفيق أوضاع الجهات الخاضعة لإشرافها ورقابتها، سواءً بالنسبة للأشخاص المرخص لهم، متمثلة في شركات الوساطة وصناديق الاستثمار وكذلك مدققي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، كما أصدرت الهيئة موافقتها على تأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك إعمالاً لقانون الهيئة كما تم إبرام وتوثيق عقد تأسيس شركة البورصة وذلك بصفتها المُكلّفة بتأسيس البورصة. وثمة إنجازات أخرى للهيئة في شتى المجالات ذات الصلة بأنشطتها الرقابية لاسيما تلك التي تتعلق بالإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، فضلاً عن نشاطها في مجال التوعية وغيرها، والتي ترد تفصيلاً بهذا التقرير.

أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد حققت الهيئة إنجازات كبيرة، حيث أسفرت جهودها في التنسيق والتواصل مع منظمات وجهات مماثلة ومؤسسات اقتصادية ومالية على المستويين الإقليمي والدولي إلى تعزيز أواصر الصلة والعمل مع هذه الجهات وإرساء آليات التعاون المشترك سواءً ما يندرج منها في إطار توجهات الهيئة لاستكمال إجراءات الإعداد للانضمام لبعض هذه المنظمات مستقبلاً، أو ما يتعلق منها بتحقيق التعاون بشأن تبادل الخبرات والسعي لمواءمة المعايير المطبقة مع منظمات الأسواق الدولية، فضلاً عن الجهود المبذولة في إطار العمل على توحيد آليات وأنظمة العمل في أنشطة الأوراق المالية لدى مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في إطار اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي تترأسه دولة الكويت لعام 2014.

ولاشك في أن الانجازات التي حققتها الهيئة خلال السنة المالية المذكورة كبيرة بكل المقاييس، ومع ذلك تظل تطلعات وطموحات الهيئة أكبر، وهو ما يدفعها دائماً إلى الرقي في الانجاز وبذل الجهود المضاعفة لتحقيق جُلّ الأهداف المنوطة بها وفق أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 لخلق بيئة استثمارية سليمة وأسواق مالية واعدة تتميز بالشفافية والعدالة والتنافسية.

ويشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وباسم كافة العاملين في الهيئة أن أرفع أسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، و سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايتهم السامية الدائمة والمتواصلة لجهود هيئة أسواق المال، كما نؤكد حرص الهيئة والعاملين فيها على مواصلة جهودهم والعمل بنهج توجيهاتهم الحكيمة لما فيه تحقيق مصلحة اقتصادنا الوطني، وذلك وصولاً إلى تحقيق الرغبة الأميرية السامية في جعل الكويت مركزاً مالياً على المستويين الإقليمي والدولي.

كما لا يفوتني، أن أتقدم بشكري لكل من تواصل مع هيئة أسواق المال وأبدى رأيه المخلص بشأن ما أثير من قضاياها بدافع الحرص على المصلحة العامة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة العاملين في مختلف قطاعات الهيئة وإداراتها على جهودهم المضنية خلال السنة الماضية، سائلاً المولى عز وجل التوفيق، لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا العزيز الكويت.

والله ولي التوفيق،،،

صالح مبارك الفلاح
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

مقدمة

مقـــدمـــة

يمثل صدور القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية (قانون الهيئة)، نقطة تحول جوهرية في مسار الرقابة على أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت ، وعلى صعيد اقتصادنا المحلي بصورةٍ عامة.

فقد عانى سوق الأوراق المالية، خلال ما يقرب من العقود الثلاثة على تأسيسه، من وجود ثغرات هيكلية وتشريعية نتيجة تعدد الجهات الرقابية والإشرافية على نشاطه، الأمر الذي أظهر حاجةً ماسة لعلاج تلك الثغرات عبر تأسيس هيئة مستقلة تمتلك صلاحيات الإشراف على السوق ورقابته وتنظيمه بدلاً من تشتت تلك الجهود والمسؤوليات بين جهاتٍ عدة، كما أن تبني " مشروع التحول إلى مركزٍ مالي وتجاري إقليمي" هدف إستراتيجي تنموي حكومي، أكد بدوره ضرورة إنشاء هذه الهيئة لخلق بيئةٍ استثمارية مواتية تتناسب ومتطلبات هذا التحول.

وكان شهر سبتمبر من العام ذاته موعداً لتسمية مجلس مفوضي الهيئة الأول، وبتشكيله باشرت الهيئة مسؤولياتها بصورةٍ رسمية.

وتجدر الإشارة، إلى أن قانون الهيئة، جعل في مادته (25) من التقرير السنوي استحقاقاً قانونياً على الهيئة حيث نصت على:

" تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها وأعمالها خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات".

ويحتوي هذا التقرير الحالي للسنة المالية (2014/2013) على أربعة فصول رئيسية موزعة على النحو التالي :

- الفصل الأول: رؤية الهيئة وقيمها وأهدافها وتأسيسها وهيكلها التنظيمي.
- الفصل الثاني: إنجازات الهيئة خلال السنة المالية 2014/2013.
- الفصل الثالث: رؤى الهيئة وتطلعاتها المستقبلية.
- الفصل الرابع: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2014/2013، مع تقرير مراقب الحسابات.

الفصل الأول
هيئة أسواق المال
الرؤية والرسالة

رؤيتنا

بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين.

رسالتنا

تلتزم الهيئة بتوفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

قيمنا

المسؤولية : التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.
العدالة : العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
النزاهة: الإلتزام بالحيادية والمبادئ الأخلاقية المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين معنا.
الشفافية : تبني السياسات والقواعد والإجراءات الداعمة للإفصاح والشفافية.
التميز : الإلتزام بالقيام بدورنا بدرجة عالية من الإتقان والحرفية.
الكفاءة : الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

الأهداف الإستراتيجية للهيئة:

1- تطوير وتعزيز كفاءة البيئة التشريعية لأسواق المال والاستثمار.
2- الارتقاء بكفاءة وفاعلية بالمنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.
3- تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.
4- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.
5- الإرتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لقطاعاتها وإداراتها المختلفة.

هيئة أسواق المال

التأسيس:

"هيئة أسواق المال" هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، أنشئت بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر في 21 فبراير من عام 2010 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010، وتتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها.

الأهداف الأساسية للهيئة:

تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 أهداف الهيئة وهي كالتالي:

1. تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
2. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والإلتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.
3. توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
4. تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
5. تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6. العمل على ضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

الهيكل التنظيمي للهيئة:

إضافةً إلى مرفق سوق الكويت للأوراق المالية، والمجالس، واللجان، والمكاتب المختلفة التي تتبع مجلس المفوضين مباشرةً، فإن الهيكل التنظيمي للهيئة يضم خمسة قطاعات رئيسية يتبع كلٌ منها عددٌ من الإدارات وفق التالي:

- قطاع تنظيم الأسواق.
- قطاع الرقابة.
- قطاع الشؤون القانونية.
- قطاع التوعية والدراسات.
- قطاع الموارد المؤسسية.

الهيكل التنظيمي:

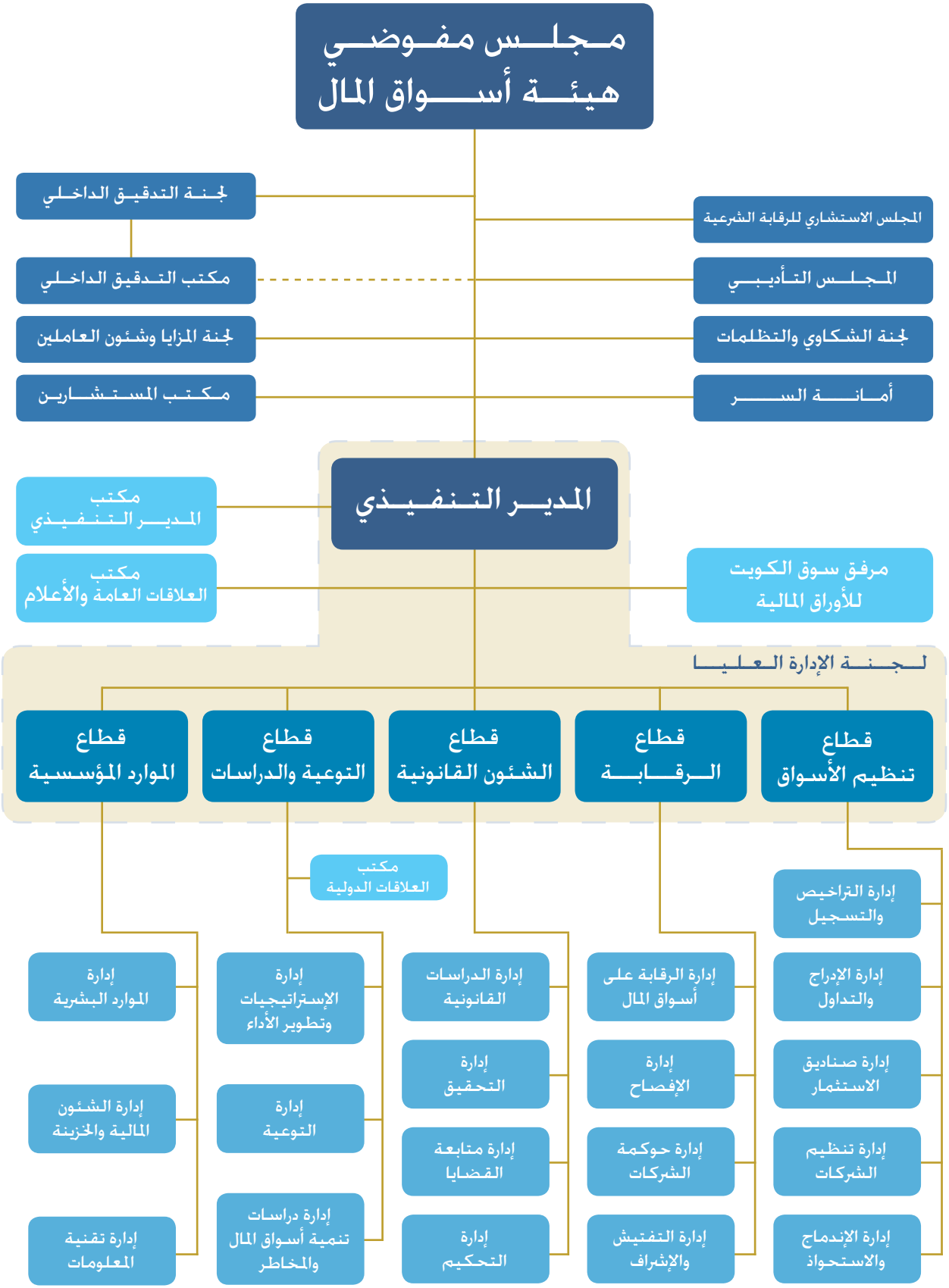

الأشخاص والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة ورقابتها

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها بموجب قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 الأشخاص التالية :

أ- بورصات الأوراق المالية

وفقاً لما جاء في المادة (32) من القانون رقم (7) لسنة 2010 فإنه لايجوز لأي شخص تأسيس أو تشغيل أو المساعدة على تأسيس أو تشغيل بورصة للأوراق المالية إلا بعد الحصول على ترخيص من هيئة أسواق المال بموجب هذا القانون، ووفقاً للنظم واللوائح التي تعتمدها الهيئة، وهي التي تختص دون غيرها في إصدار هذا الترخيص ونشره في الجريدة الرسمية، ويقصد ببورصة الأوراق المالية، وفقاً لقانون الهيئة، السوق المخصص للتوفيق بين عروض البيع وطلبات الشراء في الأوراق المالية، ويتبع الإجراءات الخاصة بالتداول، ويؤدي الوظائف المعتاد أداؤها من قبل الأسواق المالية .

ب - وكالات المقاصة

يقصد بوكالة المقاصة كما ورد في المادة (48) من القانون رقم (7) لسنة 2010 أي كيان يوفر مرفقاً يتولى عملية التسوية والتقاص بين متداولي الأوراق المالية فيما يتعلق بالدفع أو التسليم أو كليهما، ويقوم بتوفير الخدمات الخاصة بذلك، ومنها خدمة إيداع الأوراق المالية ضمن نظام مركزي لحفظ الملكية ونقلها.

ج - الأشخاص المرخص لهم بأنشطة الأوراق المالية

وهم الأشخاص الذين ترخص لهم الهيئة للقيام بأحد أنشطة الأوراق المالية ،وكل من يخضع للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية سواء أكانت تلك الأنشطة التي يُمارسها الشخص المُرخص له داخل دولة الكويت، أم خارجها بواسطة عميل في دولة الكويت أو لحسابه.

وقد تم تحديد أنشطة الأوراق المالية في المادة (124) من اللائحة التنفيذية والتي شملت كلاً من:

1. الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة.
2. شراء وبيع شخص للأوراق المالية لحسابه الخاص.
3. تقديم الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية مقابل عمولة.
4. إدارة المحافظ الاستثمارية.
5. تأسيس وإدارة أنظمة استثمار جماعي.
6. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي.
7. عرض أو بيع أوراق مالية لصالح مُصدرها أو حليفه أو الحصول على أوراق مالية من المُصدر أو حليفه بغرض إعادة التسويق.
8. وكالة تصنيف ائتماني.
9. أية أنشطة أخرى تقرر الهيئة اعتبارها أنشطة أوراق مالية.

د - الشركات المُدرجة في البورصة

وهي الشركات التي يتم تداول أسهمها في بورصات الأوراق المالية.

هـ - المستثمرون

وهم جمهور المتعاملين بالأوراق المالية في السوق الكويتي.

الفصل الثاني
إنجازات الهيئة للسنة المالية 2014/2013

إنجازات الهيئة خلال السنة المالية 2014/2013

تمهيد...

تابعت هيئة أسواق المال خلال السنة المالية (2014/2013) ما بدأته خلال السنوات السابقة من توجهات خاصة لتحقيق أهدافها الرئيسية، لاسيما على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، فتناولت إجراءاتها كافة الجوانب ذات الصلة بتنظيم هذه الأنشطة تشريعاً، وإشرافاً، ورقابةً، وتحديثاً، وما يستلزم ذلك من إجراءات وتوجهات خاصة بكافة الجهات ذات الصلة بتلك الأنشطة والتي تخضع لإشرافها، كما تابعت في ذات الوقت مهام استكمال تنظيم بيئة العمل الداخلية لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوجهات إنما تنبثق بصورة رئيسية من الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية الأولى للهيئة للأعوام (2015/2012) والتي تم اعتماد خطتها التشغيلية الأولى للعام (2014/2013)، حيث تتضمن هذه الأهداف:

- تطوير وتعزيز كفاءة البيئة التشريعية لأسواق المال والاستثمار.
- الارتقاء بكفاءة وفاعلية المنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.
- تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.
- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.
- الإرتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لأجهزتها.

كما تشكل المحاور الستة للخطة الإستراتيجية (التشريعي، والتنظيمي، والرقابي، والتنموي، والتوعوي والمؤسسي) أهدافاً تندرج في إطارها كافة مشاريع وأنشطة قطاعات الهيئة وإداراتها المختلفة.

وقبل استعراض أهم إنجازات الهيئة خلال السنة المالية (2014/2013) سواءً على صعيد تنظيم أنشطة الأوراق المالية، أم على صعيد تنظيم بيئة العمل الداخلية، نبدأ باستعراض إنجازات الإدارة العليا للهيئة ممثلةً بمجلس المفوضين والمجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عنه.

إنجازات الإدارة العليا للهيئة

إنجازات الإدارة العليا للهيئة :

يمكن القول بأن إنجازات مختلف قطاعات هيئة أسواق المال، تمثل انعكاساً لتوجهات مجلس المفوضين، الذي يؤدي دور المنظم لأداء مختلف القطاعات بما يساعد على تحقيق التوجهات الإستراتيجية والأهداف المرحلية المتوخاة، وتأتي قرارات المجلس وتعليماته تتويجاً لجهود مختلف الإدارات، وقبل أن نتناول بصورة أكثر تفصيلاً إنجازات إدارات الهيئة وفقاً لتوزع أنشطتها، نعرض بصورة موجزة لأهم إنجازات الإدارة العليا للهيئة والتي تضم مجلس المفوضين واللجان المنبثقة عنه، حيث سنكتفي هنا بإيجاز اجتماعات مجلس المفوضين ومجمل قراراته، إضافةً إلى إنجازات اللجان المنبثقة عنه.

مجلس مفوضي الهيئة واللجان المنبثقة عنه:

عقد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال خلال السنة المالية 2014/2013 ثلاثة وعشرين اجتماعاً أصدر من خلالها (413) قراراً موزعاً على قطاعات الهيئة المختلفة، وقد توزعت تلك القرارات بين (270) قراراً تنظيمياً و(47) قراراً تشريعياً و(54) قراراً متعلقاً بالإحالة إلى نيابة أسواق المال ومجلس التأديب و (42) قراراً متعلقاً بجوانب رقابية.

ويتولى مكتب أمانة سر المجلس مهام تنظيم اجتماعات المجلس وإصدار قراراته ومتابعة تنفيذها، وكذلك مهام متابعة أعمال اللجان المنبثقة عن المجلس ومتابعة توصياتها، والجدول التالي يعرض اجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية (2014/2013) :

اللجنة	عدد الاجتماعات للفترة الممتدة بين 2013/3/31 - 2012/4/1	عدد الاجتماعات للفترة الممتدة بين 2014/3/31 - 2013/4/1
اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للاوراق المالية	5	6
لجنة التدقيق الداخلي	7	8
لجنة المزايا وشؤون العاملين	8	8
لجنة البرامج والميزانية	5	2
مجلس التقويم	4	3

أما بالنسبة لإنجازات كل من المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية ومجلس التأديب ولجنة الشكاوى والتظلمات فنوجزها كالآتي:

1- المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية:

تم إنشاء المجلس الاستشاري استناداً إلى المادة (199) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 والتي نصت على الآتي: " **ينشأ بقرار من مجلس مفوضي الهيئة المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، يتبع مجلس المفوضين ويكون هذا المجلس هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية** " وقد حددت المادة (200) آلية تكوين المجلس في حين تناولت المادة (202) من اللائحة ذاتها اختصاصات المجلس.

وقد عقد المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية خلال السنة المالية (2014/2013) عشرين اجتماعاً، تناول فيها قضايا الفتاوى وبعض الإفادات بشأن الاستفسارات الواردة، كما تناول موضوع العقود النمطية، والأنظمة والسياسات، يمكننا استعراض أهم إنجازات المجلس الاستشاري وبصورة أكثر تفصيلاً وفقاً للمواضيع المتناولة على النحو الآتي:

أ- على صعيد الفتاوى والإفادات:

تم إصدار فتوى بخصوص الهيكلة المتكاملة لعقود الشراء بالعربون، كما تم إعداد الإفادة المطلوبة بشأن استفسارات بيت التمويل الكويتي المتعلقة بالتدقيق الشرعي، كما تم أيضاً مراجعة النظام الأساسي لشركة بيت إدارة السيولة، وعلى صعيد الصناديق الاستثمارية تمت مراجعة الأنظمة الأساسية لواحدٍ وثلاثين صندوقاً مختلفة الأنشطة.

ب- في مجال العقود النمطية:

تم اعتماد عقد المقاولة وهو من العقود النمطية، كما تم بحث ومناقشة واعتماد عقد المرابحة، وكذلك مراجعة رأي إدارة الدراسات القانونية بشأن العقود النمطية، وكذلك مراجعة ملاحظات واستفسارات مكاتب التدقيق الشرعي والأشخاص المرخص لهم بخصوص العقود النمطية وإيضاح الرأي الشرعي بشأنها.

جـ - على صعيد الأنظمة والسياسات :

يمكن إيجاز أهم المراجعات التي تمت بشأن الأنظمة والسياسات بالتالي:

- مراجعة المادة (213) من اللائحة التنفيذية.
- مراجعة الملاحظات الخاصة بالشروط الواجب توافرها لممارسة مهنة المراجعة والإفتاء والتدقيق الشرعي واعتماد النظام الخاص بتلك الشروط.
- الإفادة بخصوص نظام التدقيق الشرعي على الصناديق الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة.
- إفادة مجلس المفوضين بخصوص الشروط والمعايير الشرعية للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة.
- مراجعة نموذج طلب تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي.

2- مجلس التأديب:

تنفيذاً لمهامه المحددة بنص المادة (140) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، لاسيما على صعيد الفصل في المخالفات المحالة إليه والمرفوعة من الهيئة والمتعلقة بمخالفة أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 و لائحته التنفيذية أو أي قرارات أو تعليمات صادرة بموجبه، وكذلك الفصل في التظلمات المرفوعة عن قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها. يعتبر مجلس التأديب عند نظر التظلمات في قرارات تلك اللجنة بمنزلة هيئة استئنافية ويكون قراره فيها نهائياً.

فقد قام المجلس بعقد اجتماعات عدة نظر خلالها في العديد من المخالفات بلغ عددها اثنين وأربعين مخالفة تراوحت بين (22) مخالفة و(4) تظلمات و(4) قضايا اخرى أحيلت للحفظ و(11) قيد التداول وواحدة للوقف في حين لم ينظر بعد في تسع عشرة قضية ليبلغ بذلك عدد المخالفات المعروضة على المجلس إحدى وستين مخالفة.

3- لجنة الشكاوى والتظلمات:

تنفيذاً لمهامها المحددة في المادة (51) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، والتي نصت على: " **تجري اللجنة تحقيقاً إدارياً في الشكوى المقدمة بشأن المخالفات، وتبت فيها أو تقرر حفظها، ولها أن توصي بإحالتها إلى مجلس التأديب إذا قدرت ذلك، أما إذا رأت بعد إجراء التحقيق أن الشكوى تشكل شبهة جريمة جنائية، فلها أن توصي بإحالتها إلى النيابة العامة** ".

وقد تسلمت اللجنة خلال السنة المالية الماضية خمساً وعشرين شكوى توزعت وفق التالي:

الشكاوى	السنة المالية 2012-2013	السنة المالية 2013-2014
تم البت فيها	19	17
قيد البحث	9	8
الإجمالي	28	25

كما تسلمت أربعة وثلاثين تظلماً توزعت وفق الآتي:

التظلمات	السنة المالية 2012-2013	السنة المالية 2013-2014
تم البت فيها	39	33
قيد البحث	10	1
الإجمالي	49	34

أما على صعيد إنجازات الهيئة وفقاً للأنشطة والمهام المنوطة بقطاعاتها المختلفة، فإننا سنستعرضها في سياق تقريرنا عبر محورين رئيسيين وفق الآتي:

أ- إنجازات الهيئة في المجالات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وتطويرها لاسيما "الجوانب التشريعية والتنظيمية والرقابية والتوعوية والتنموية وتلك المتصلة بالتخطيط الإستراتيجي".

ب- إنجازات الهيئة في مجال تنظيم بيئة العمل الداخلية وتطويرها.

كما يعقبهما الفصل الثالث المخصص لعرض أهم التوجهات المستقبلية للهيئة للسنوات القادمة، في حين نخصص الفصل الرابع لبيانات الهيئة المالية للسنة المالية 2014/2013.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها

يمثل " **تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية** " أهم الأهداف الرئيسية للهيئة كما حددته الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون إنشائها، وكان لابد لتوجهات الهيئة وأنشطتها وإجراءاتها أن تولي هذا الجانب القسط الأوفر من اهتمامها.

فكان استكمال الجوانب القانونية والتشريعية للهيئة في سلم أولوياتها "إصداراً وتعديلاً"، وكذلك الحال بالنسبة لاستكمال الجوانب التنظيمية، ما تعلق منها بتنظيم أنشطة الأوراق المالية أو تخصيص السوق أو الإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالأنشطة الأخرى من رقابة وتوفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم. كما أولت الهيئة للجانب الرقابي ما يستحق من اهتمام، وكذلك الحال بالنسبة لتعزيز الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

أولاً- المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال:

لايمكن بحال من الأحوال، أن لا تكون الأولوية في أي إجراء تأسيسي أو تحديثي أو تنظيمي بعيداً عن الجوانب التشريعية والقانونية سواءً ما يتعلق بإعمال وإنفاذ التشريعات واللوائح والتعليمات أوما يتعلق منها بالمسائل القانونية و القضائية، هذا ما أكدته الهيئة حين جعلت تلك الجوانب في أعلى سلم أولوياتها، ففي:

أ - الجانب التشريعي واللائحي:

عملت هيئة أسواق المال خلال السنة المالية (2014/2013) على تطبيق ما تضمنه قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، فعملت على إصدار وإقرار وتعديل العديد من اللوائح والتشريعات والقواعد التنفيذية المنظمة لأنشطة الأوراق المالية وكان أهمها:

م	الموضوع	تاريخ الصدور
1	إصدار جدول الرسوم	2013/5/1
2	تعديل قرار مجلس المفوضين رقم (19) بشأن جدول الرسوم	2013/5/29
3	تعديل القرار رقم(9) بشأن متطلبات الاشخاص المرخص لهم.	2013/5/29
4	الضوابط الخاصة بآلية الترشح لعضوية مجلس إدارة الشخص المرخص له.	2013/5/29
5	إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.	2013/6/27
6	إخطار الهيئة بشأن المتخلفين عن السداد من المتداولين في البورصة.	2013/6/30
7	نظام التحكيم الخاص بالهيئة.	2013/7/3
8	تعليمات بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب(هـ.أ.م./ق.ر/ت.إ./2013/4).	2013/7/17
9	تعليمات بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الإفصاح عنها (هـ.أ.م./ق.ر/ح.ش./2013/5).	2013/7/22
10	تعديل المادة(256) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2013//7/31

م	الموضـــوع	تاريخ الصدور
11	تعديل المادة(274) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2013/7/31
12	التعامل في أسهم الشركات الملغى إدراجها في بورصة الأوراق المالية.	2013/10/1
13	تعديل المادة(295) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2013/11/20
14	الموافقة على الترخيص بتأسيس وتحديد رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.	2013/11/20
15	تعليمات الهيئة بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها (هـ.أ.م./ق.ت.ر/ت.ش./2013/6).	2013/12/30
16	تعديل المادة(213) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.	2014/2/12
17	تعليمات هيئة أسواق المال بشأن ضوابط الإعلانات الترويجية أو التسويقية لصناديق الاستثمار(هـ.أ.م./ق.ت.أ/ص.إ./2014/2).	2014/2/16
18	تعليمات هيئة أسواق المال بشأن ضوابط وإجراءات تنفيذ عمليات الاستحواذ الاختياري (هـ.أ.م./ق.ت.أ/أ.أ./2014/3).	2014/2/16
19	قواعد شراء صندوق الاستثمار لورقة مالية صادرة من الشركة المديرة للصندوق أو أي من شركاتها التابعة أو التي يكون مدير الصندوق هو مدير الاكتتاب أو وكيل البيع لها.	2014/3/3
20	نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	2014/3/20
21	الترخيص لصناديق الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها.	2014/3/20

وعلى صعيد متصل فقد قامت الهيئة بالتنسيق مع بعض الجهات الخارجية من أجل إعداد بعض التشريعات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية من بينها:

- التنسيق مع معهد الدراسات القضائية بشأن الدورات التأهيلية الخاصة بالمحكمين لدى هيئة أسواق المال، و دورات تدريبية ذات صلة بمجال التحكيم.
- إعداد مذكرات تفاهم مع هيئات ومؤسسات دولية وأجنبية (دراسات قانونية).
- مراجعة القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في أسواق المال لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك قواعد الإفصاح الموحدة للشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.
- المشاركة في إصدار القواعد والضوابط الموحدة للرقابة على التداول بدول مجلس التعاون الخليجي.
- التواصل مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) بشأن إعداد الاستبيانات الخاصة بموضوع الرقابة على تعاملات الأطراف ذات الصلة.

ب - الجانب القانوني والقضائي :

قامت الهيئة على الصعيد القانوني بتنفيذ أنشطة توعوية قانونية داخلية وخارجية إضافةً إلى أنشطة مماثلة خاصة بتهيئة العاملين بالهيئة في قطاع الشؤون القانونية على صياغة العقود باللغة الانجليزية، كما قامت بمراجعة كافة التعليمات والقرارات والضوابط الصادرة عن الهيئة، كما قامت بمراجعة كافة العقود التي كانت طرفاً فيها، وشاركت أيضاً في الإعداد لدليل الصكوك والأسهم الممتازة، إضافةً إلى ترجمة القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، ومراجعة ترجمتهما، كما تم أيضاً إعداد دليل خاص بكافة القرارات الصادرة عن الهيئة وتحديثه بصورة دورية، وتمت أيضاً مراجعة الترجمة الخاصة بنظام التحكيم.

كما تم في هذا السياق، إعداد الردود الخاصة بالاستفسارات القانونية المختلفة الواردة من إدارات الهيئة والبالغة نحو (1185) استفساراً تناولت جوانب وقضايا مختلفة وفق الأتي:

م	الإدارة	عدد الكتب التي تم الرد عليها
1	إدارة التراخيص والتسجيل	237
2	إدارة الإندماج والاستحواذ	38
3	إدارة الإفصاح	194
4	إدارة الصناديق	155
5	إدارة تنظيم الشركات	84
6	إدارة التفتيش	50
7	إدارة الرقابة على أسواق المال	119
8	إدارة تقنية المعلومات	38
9	إدارة الحوكمة	53
10	إدارة الموارد البشرية	26
11	مكتب العلاقات الدولية	14
12	إدارة الإدراج والتداول	34
13	إدارة التوعية	9
14	إدارة الخزينة	5
15	مكتب المفوض المشرف	129
الإجمالي		1185

وعلى صعيد متصل، تم إعداد لائحة ضوابط واجراءات تنفيذ الجزاءات التأديبية الصادرة عن مجلس التأديب، كما تم الإعداد لتفعيل المادتين (109-110) من القانون رقم (7) لسنة 2010، كما تم أيضا إنجاز دراسة خاصة بإقتراح إضافة عددٍ من المواد للائحة التنفيذية، وتعديل البعض الآخر لتطوير البيئة التشريعية للهيئة.

أما بالنسبة للقضايا الخاصة بعمل الهيئة خلال السنة الماضية، فتجدر الإشارة إلى أن عدد الأحكام الصادرة لصالح الهيئة خلال تلك الفترة بلغت (88) حكماً، منها (15) حكماً نهائياً ومنها ما هو منظور أمام محكمة الاستئناف، كما نفذ خلال العام الماضي (25) قراراً صادراً عن مجلس التأديب.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المخالفات المحالة لإدارة التحقيق في الهيئة خلال السنة المالية (2014/2013) قد بلغ (193) مخالفة، تمت معالجة (150) منها وفق الجدول التالي في حين لاتزال إجراءات التحقيق مستمرة بشأن المتبقي منها :

إجمالي عدد المخالفات	حفظت من الهيئة لعدم ثبوت المخالفة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى النائب العام+إحالة إلى مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة لمجلس التأديب
193	19	35	19	69	8

ليبلغ عدد المخالفات التراكمية منذ مباشرة الهيئة أنشطتها في عام 2010 وحتى نهاية السنة المالية نحو (386) مخالفة تم التعامل معها وفق الآتي:

إجمالي عدد المخالفات	حفظت من الهيئة لعدم ثبوت المخالفة	إحالة إلى النائب العام	إحالة لمجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة	مخالفات أعيدت للسوق للاختصاص	إحالة إلى النائب العام+مجلس التأديب	توجيه تنبيه من الهيئة+إحالة لمجلس التأديب	مخالفات احيلت لوزارة التجارة للاختصاص	عقوبات تم إلغاؤها (تنبيه)	ملفات قيد التحقيق
386	59	81	21	152	2	25	4	2	2	38

أما على صعيد نشاط التحكيم، فقد تم خلال السنة الماضية إعداد نظام التحكيم متضمناً إجراءات وشروط التسجيل في جداول المحكمين والخبراء ومراجعته واعتماده نهائياً من قبل مجلس المفوضين، كما تم إعداد الاستمارات والنماذج والطلبات والتعهدات الخاصة بهذا النشاط، وتم إعداد إستراتيجية خاصة بنشاط إدارة التحكيم، كما تم ترجمة نظام التحكيم وشروط وإجراءات التسجيل بجداول المحكمين والخبراء، كما تم إعداد أنشطة تعريفية خاصة بنشاط التحكيم لحديثي التخرج، وتم أيضاً إعداد مقترحات خاصة بآليات توعوية وإعلامية لهذه النوعية من الأنشطة.

أما بالنسبة لنتائج مقابلات المحكمين والخبراء لدى الهيئة فقد تم قبول عشرين خبيراً، وخمسة وعشرين محكماً منهم عشرة محكمين كقبول نهائي وخمسة عشر آخرين شريطة اجتيازهم دورات تدريبية تحددها الهيئة.

ثانياً- في المجال التنظيمي:

رغم تركز إجراءات الهيئة في المجال التنظيمي على صعيد تنظيم الأسواق بصورة رئيسية، إلا أنها شملت جوانب تنظيمية أخرى كاستكمال الإجراءات الخاصة بتوفيق أوضاع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وكذلك متابعة إجراءات تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية.

أ - تنظيم الأسواق :

تابعت الهيئة خلال السنة المالية 2013-2014 إجراءاتها بشأن تنظيم الأسواق تشريعاً و إدراجاً وإلغاءً للإدراج، حيث تمت الموافقة على إدراج أسهم بنك وربة في السوق الرسمي لدى سوق الكويت للأوراق المالية، كما تمت الموافقة على طلب شركة مجموعة الخصوصية القابضة بنقل أسهمها من السوق الموازي إلى السوق الرسمي في سوق الكويت للأوراق المالية، وتمت الموافقة أيضاً لشركة مجموعة السلام القابضة على إدراج أسهمها في سوق دبي المالي، وكذلك الموافقة لشركة آلافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات على إدراج أسهمها في بورصة لندن للأوراق المالية.

وعمدت الهيئة إلى تطبيق التشريعات النافذة بحق بعض الشركات التي لم تتمكن من استيفاء الإلتزامات المترتبة على مواصلة الإدراج في السوق، حيث تم إلغاء إدراج العديد من الشركات كشركة الصفوة القابضة، وشركة الاستثمارات الصناعية والمالية، وشركة مجمعات الأسواق التجارية.

أما بشأن الجانب التشريعي في المجال التنظيمي، فقد صدرت قرارات عدة في مجالات الإدراج والتداول، كالقرار الخاص بشأن التعامل في أسهم الشركات الملغي إدراجها في السوق، وكذلك قرار بشأن الموافقة على اعتماد قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية بشأن تعديل سعر السهم بعد توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة والزيادة في رأس المال، كما صدر القرار الخاص بالموافقة

على التوصيات التي تضمنتها دراسة تنظيم تداول وملكية (الشركات المساهمة غير المدرجة) في السوق الثالث (خارج المقصورة)، وكذلك القرار المتعلق باعتماد عقد التداول الموحد والملحق به العقد الموحد للتداول الالكتروني، وكذلك القرار المتعلق بالاحصائيات الخاصة بعملاء شركات الوساطة الذين قاموا بالتوقيع على هذا العقد.

وعلى الصعيد التنظيمي أيضاً، تمت الموافقة على منح عشرة تراخيص لجهاتٍ عدة ولأنشطة مختلفة وفق الآتي:

نوع الرخصة	م	اسم الجهة	ملاحظات
رخصة تسويق خاص	1	بنك الكويت الصناعي (ش م ك)	صندوق تي إيه اتلانتك وباسفيك VII- بي ال بي
	2	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ش.م.ك (مقفلة)	صندوق إتقان شريعة فاند.
	3	شركة المثنى للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	محفظة إجارة الحكومة الأمريكية.
	4	بنك الكويت الوطني (ش.م.ك)	صندوق إجارة المعدات الإسلامي الثاني المحدود.
رخصة نظام استثمار جماعي	1	شركة ديمة كابيتال للاستثمار (ش.م.كـ) مقفلة.	تأسيس صندوق ديمة للأسهم العالمية
	2	شركة بوبيان كابيتال للاستثمار (ش .م .ك) مقفلة.	تأسيس صندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأمريكي
	3	شركة مشاريع الكويت الاستثماري لإدارة الأصول ش.م.كـ (مقفلة).	تأسيس صندوق كامكو العقاري للعوائد
	4	شركة بوبيان كابيتال للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة.	تأسيس صندوق بوبيان للعقارات الكويتية
	5	شركة الوطني للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة.	تأسيس صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني
	6	شركة الوطني للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة.	تأسيس صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الثاني

كما قامت الهيئة بإصدار التراخيص اللازمة لشركات الوساطة المالية الأربع عشرة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية لاستيفائها متطلبات توفيق الأوضاع وفق للقانون رقم (7) لسنة 2010 و لائحته التنفيذية.

كما تمت الموافقة على تعيين شركة وفرة للاستثمار الدولي ش.م.ك.م مديراً بديلاً لصندوق مصارف الاستثماري.

كما منحت الهيئة أيضاً التراخيص اللازمة لصناديق الاستثمار التي قامت بتوفيق أوضاعها، حيث أصدرت الهيئة تراخيص لسبعة عشر صندوق استثمار كدفعة أولى من الصناديق المتقدمة لديها لتوفيق أوضاعها، سنستعرضها بصورة تفصيلية حين الحديث عن أنشطة صناديق الاستثمار.

وفي السياق ذاته، تم إلغاء تراخيص لعدد من الشركات والصناديق الاستثمارية والأنشطة لأسباب مختلفة تتراوح بين مخالفة شروط منحً التراخيص أو التصفية أو بناء على طلبها وهي:

- ترخيص نشاط الأوراق المالية للشركة الشرقية للاستثمار (ش.م.ك) مقفلة وشطبها من سجلات الهيئة.
- ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة العقيلة للإجارة والتمويل والإستثمار (ش.م.ك) مقفلة وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.

- ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة التجاري للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) وشطبها من سجلات الهيئة.
- ترخيص صندوق السندات والعوائد المرتفعة وشطبه من سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة.
- ترخيص نشاط الأوراق المالية لشركة الشمس الاستثمارية و شطبها من سجل الاشخاص المرخص لهم لدى الهيئة.
- ترخيص صندوق الوطنية للتحوط وشطبه من سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة.
- ترخيص صندوق نور الاسلامي للأسهم الكويتية وشطبه من سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة.
- ترخيص صندوق المركز الاسلامي للنقد وشطبه من سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة.

وفي الإطار التنظيمي الخاص بنشاط التراخيص والتسجيل أيضاً، تم إصدار قرارات عدة خاصة بجوانب مختلفة من هذا النشاط كتحديد جدول الرسوم، وكذلك الرسوم الخاصة بطلب ترخيص نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل بالبورصة، إضافةً إلى متطلبات قيد وشطب مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال، و إعادة صياغة متطلبات رأس المال لنشاط بيع و شراء الأوراق المالية لحساب الغير مقابل عمولة، إضافةً إلى تلك المتعلقة بالضوابط الخاصة بآلية الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشخص المرخص له.

كما تم إصدار القرار الخاص بنظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب - الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:

في إطار الاختصاصات المنوطة بالهيئة، فقد قامت الهيئة بدراسة الطلبات الخاصة بزيادة أو تخفيض رؤوس الأموال ومنح الموافقات اللازمة وفقاً للتشريعات النافذة، وكذلك دراسة الطلبات الخاصة بنشرات الاكتتاب، وتلك الخاصة بالموافقة على بيع وشرائها أسهم الخزينة، كما قامت بدراسة طلبات إصدار أدوات الدين وطلبات تصفيات بعض الشركات أيضاً.

فقد منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال لثمانٍ وثلاثين شركة ، إحدى وثلاثين منها كأسهم منحة وفق الآتي:

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم		نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		
1	السور لتسويق الوقود	34,960,162.500	36,708,170.600	%5	أسهم منحة
2	شركة المقاولات والخدمات البحرية	20,786,049.900	21,825,352.400	%5	أسهم منحة
3	شركة إعادة التامين الكويتية	12,250,000	15,000,000	%22.5	أسهم منحة
4	شركة العربي للوساطة المالية	3,300,000	3,500,000	%6.1	أسهم منحة
5	الشركة الأهلية للتأمين	18,953,248.400	20,000,000	%5.5	أسهم منحة
6	شركة ميداس التجارية	8,316,000	9,313,920	%12	أسهم منحة
7	شركة كيه كيو للإجارة والاستثمار	29,040,000	30,492,000	%5	أسهم منحة
8	شركة مجموعة السلام القابضة	24,000,000	25,680,000	%7	أسهم منحة

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم		نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		
9	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	6,615,838	6,946,629.900	%5	أسهم منحة
10	شركة مجموعة عربي القابضة	13,582,844.400	14,261,986.600	%5	أسهم منحة
11	شركة ياكو الطبية	16,500,000	17,325,000	%5	أسهم منحة
12	شركة كي جي ال لوجستيك	30,360,000	33,396,000	%10	اسهم منحة
13	شركة النوادي القابضة	12,778,570	13,417,498.500	%5	أسهم منحة
14	شركة التقدم التكنولوجي	15,000,000	15,750,000	%5	اسهم منحة
15	الشركة الوطنية للتنظيف	21,623,203	23,785,523.300	%10	أسهم منحة
16	شركة اجيليتي للمخازن العمومية	104,683,670.900	109,917,854.400	%5	أسهم منحة
17	رمال الكويت العقارية	25,300,000	27,830,000	%10	أسهم منحة
18	الوطنية العقارية	81,419,506	85,490,481.300	%5	أسهم منحة
19	الشركة الخليجية للاستثمار البترولي	22,964,562.900	24,112,791	% 5	أسهم منحة
20	شركة جيران القابضة	14,300,000	15,015,000	% 5	أسهم منحة
21	شركة أركان الكويت العقارية	22,780,043.926	23,919,046.100	% 5	أسهم منحة
22	شركة إياس للتعليم	11,000,000	11,550,000	% 5	أسهم منحة
23	شركة المزايا القابضة	64,931,977	68,827,895.600	% 6	أسهم منحة
24	شركة الخليج لصناعة الزجاج	4,231,148	4,442,705.400	% 5	أسهم منحة
25	شركة مشاريع الكويت القابضة	140,340,257.400	147,357,270.300	% 5	أسهم منحة
26	شركة الشعيبة الصناعية	6,137,404.700	6,444,247.900	% 5	أسهم منحة
27	شركة النوادي القابضة	15,027,598.300	16,530,358.100	% 10	أسهم منحة
28	شركة الاتحاد لوساطة الاوراق المالية	3,000,000	3,225,000	% 7.50	أسهم منحة
29	شركة العيد للأغذية	8,008,921	9,050,080.700	% 13	أسهم منحة
30	الشركة الخليجية للاستثمار البترولي	34,112,791	35,818,430.500	% 5	أسهم منحة
31	شركة دلقان العقارية	4,002,000	5,002,500	% 25	أسهم منحة

في حين كانت زيادة رؤوس المال لسبع شركات كزيادة نقدية وفق الآتي:

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم		نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		
1	شركة كي جي ال لوجستيك	33,396,000	55,103,400	%65	زيادة نقدية
2	شركة النوادي القابضة	13,417,498,500	15,027,598,300	%12	زيادة نقدية
3	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	67,122,030	82,122,030	%22.3	زيادة نقدية
4	الشركة الخليجية للاستثمار البترولي	24,112,791	34,112,791	% 41.47	زيادة نقدية
5	شركة مشرف للتجارة والمقاولات	20,000,000	40,000,000	% 100	زيادة نقدية
6	شركة مجموعة السلام القابضة	25,680,000	41,680,000	% 61.6	زيادة نقدية
7	شركة تمويل الإسكان	29,812,216	42,500,000	% 42.56	زيادة نقدية

كما منحت الهيئة موافقتها لست شركاتٍ أخرى على تخفيض رؤوس أموالها وفق الآتي:

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم		سبب التخفيض
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
1	شركة مبرد للنقل	21,687,923,900	16,369,276,900	إطفاء خسائر
2	الشركة الكويتية العقارية القابضة	21,086,217	19,103,898,100	رأس مال غير مكتتب فيه
3	شركة هيتس تيليكوم القابضة	80,700,000	72,091,686	إلغاء أسهم
4	شركة رساميل للهيكلة المالية	30,000,000	21,000,000	إطفاء خسائر
5	الشركة الوطنية للإجارة والتمويل	50,000,000	37,250,000	إطفاء خسائر
6	شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية	15,053,441,300	10,264,765,600	إطفاء خسائر

ومنحت أيضاً لشركتين أخريين موافقة على تخفيض وزيادة رأس المال وفق التالي:

م	اسم الشركة	تخفيض رأس المال		سبب التخفيض	زيادة رأس المال		نوع الزيادة
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		رأس المال	رأس المال بعد التعديل	
1	شركة ديمة كابيتال للإستثمار	15,000,000	14,292,296	إطفاء خسائر	14,292,296	25,023,732	زيادة نقدية
2	شركة الاستثمارات الصناعية والمالية	40,647,967	11,041,623	إطفاء خسائر	11,041,623	19,041,623	زيادة نقدية

كما منحت موافقتها لشركة بوبيان كابيتال على زيادة وتخفيض رأس المال كالآتي:

م	اسم الشركة	زيادة رأس المال		نوع الزيادة	تخفيض رأس المال		سبب التخفيض
		رأس مال الشركة	رأس المال بعد التعديل		رأس المال	رأس المال بعد التعديل	
1	بوبيان كابيتال للإستثمار	15,000,000	19,000,000	زيادة نقدية	19,000,000	15,697,343	إطفاء خسائر

كما بلغ عدد الموافقات الممنوحة الخاصة بنشرات الاكتتاب ثمانية وفق التالي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بيت التمويل الكويتي	زيادة رأس مال
2	شركة ديم كابيتال للاستثمار	زيادة رأس مال
3	شركة النوادي القابضة	زيادة رأس مال
4	شركة العقارات المتحدة	إصدار وطرح وتسويق سندات
5	شركة شمال الزور الأولى	زيادة رأس مال
6	شركة أعيان للإجارة والتمويل	زيادة رأس مال
7	شركة كي جي إل لوجستيك	زيادة رأس مال
8	شركة مشرف للتجارة والمقاولات	زيادة رأس مال

كما تمت الموافقة لستٍ وثمانين شركة على شراء أو بيع أسهم خزينتها كما يلي:

م	اسم الشركة	البيان	تاريخ الموافقة	تاريخ انتهاء الموافقة
1	شركة التعمير للاستثمار العقاري	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 4 / 8	ولمدة ستة أشهر
2	شركة نور للاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 4 / 14	ولمدة ستة أشهر
3	شركة الكويت للتأمين	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 4 / 25	ولمدة ستة أشهر
4	شركة وربة للتأمين	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 5 / 5	ولمدة ستة أشهر
5	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 5 / 8	ولمدة ستة أشهر
6	شركة عمار للتمويل العقاري والإجارة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 5 / 9	ولمدة ستة أشهر
7	شركة بيت الاستثمار الخليجي	بيع أسهم الشركة	2013 / 5 / 26	ولمدة ستة أشهر
8	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 5 / 30	ولمدة ستة أشهر
9	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 3	ولمدة ستة أشهر
10	شركة الصناعات المتحدة	شراء أو بيع 10 %من أسهم الشركة	2013 / 6 / 11	ولمدة ستة أشهر

م	اسم الشركة	البيان	تاريخ الموافقة	تاريخ انتهاء الموافقة
11	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10 %من أسهم الشركة	2013 / 6 / 3	ولمدة ستة أشهر
12	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 11	ولمدة ستة أشهر
13	الصناعات المتحدة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 11	ولمدة ستة أشهر
14	شركة الاستثمارات الوطنية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 16	ولمدة ستة أشهر
15	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 17	ولمدة ستة أشهر
16	شركة بوبيان للبتروكيماويات	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 18	ولمدة ستة أشهر
17	الشركة الوطنية الدولية القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 18	ولمدة ستة أشهر
18	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 25	ولمدة ستة أشهر
19	شركة إنجازات للتنمية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 6 / 27	ولمدة ستة أشهر
20	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 2	ولمدة ستة أشهر
21	شركة السور لتسويق الوقود	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 4	ولمدة ستة أشهر
22	الشركة الأولى للإستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 7	ولمدة ستة أشهر
23	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 9	ولمدة ستة أشهر
24	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10 %من أسهم الشركة	2013 / 7 / 9	ولمدة ستة أشهر
25	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 18	ولمدة ستة أشهر
26	شركة بيان للاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 22	ولمدة ستة أشهر
27	شركة السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 7 / 23	ولمدة ستة أشهر
28	شركة مجموعة عربي القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 8 / 1	ولمدة ستة أشهر
29	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 8 / 7	ولمدة ستة أشهر
30	شركة المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 8 / 13	ولمدة ستة أشهر
31	شركة التسهيلات التجارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 8 / 22	ولمدة ستة أشهر
32	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 1	ولمدة ستة أشهر
33	شركة بيت الأوراق المالية	بيع أسهم الشركة	2013 / 9 / 9	ولمدة ستة أشهر
34	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	بيع أسهم الشركة	2013 / 9 / 10	ولمدة ستة أشهر
35	شركة مجموعة الأوراق المالية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 10	ولمدة ستة أشهر
36	شركة دار الثريا العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 11	ولمدة ستة أشهر
37	شركة المشاريع الاستثمارية لإدارة الأصول	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 16	ولمدة ستة أشهر
38	الشركة الدولية للتمويل	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 24	ولمدة ستة أشهر

م	اسم الشركة	البيان	تاريخ الموافقة	تاريخ انتهاء الموافقة
39	الشركة الكويتية للاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 9 / 24	ولمدة ستة أشهر
40	شركة الأرجان العالمية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 10 / 9	ولمدة ستة أشهر
41	شركة أسيكو للصناعات	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 10 / 21	ولمدة ستة أشهر
42	شركة الشعيبة الصناعية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 10 / 23	ولمدة ستة أشهر
43	شركة برقان لحفر الأبار والتجارة والصيانة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 10 / 29	ولمدة ستة أشهر
44	شركة كي جي أل لوجستيك	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 10 / 30	ولمدة ستة أشهر
45	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 3	ولمدة ستة أشهر
46	شركة التمدين الاستثمارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 6	ولمدة ستة أشهر
47	شركة نور للاستثمار المالي	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 7	ولمدة ستة أشهر
48	شركة عمار للتمويل والإجارة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 11	ولمدة ستة أشهر
49	الشركة الخليجية المغاربية القابضة	بيع أسهم الشركة	2013 / 11 / 14	ولمدة ستة أشهر
50	الشركة الأهلية للتأمين	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 17	ولمدة ستة أشهر
51	الشركة الوطنية للتنظيف	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 25	ولمدة ستة أشهر
52	شركة مشاريع الكويت القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 25	ولمدة ستة أشهر
53	شركة التعمير للاستثمار العقاري	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 28	ولمدة ستة أشهر
54	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 11 / 28	ولمدة ستة أشهر
55	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 1	ولمدة ستة أشهر
56	شركة التخصيص القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 2	ولمدة ستة أشهر
57	شركة المزايا القابضة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 3	ولمدة ستة أشهر
58	شركة الصناعات المتحدة	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 4	ولمدة ستة أشهر
59	شركة الاستثمارات الوطنية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 9	ولمدة ستة أشهر
60	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 9	ولمدة ستة أشهر
61	شركة الصالحية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 10	ولمدة ستة أشهر
62	شركة بوبيان للبتروكيماويات	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 12	ولمدة ستة أشهر
63	شركة الكويت للتأمين	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 19	ولمدة ستة أشهر
64	شركة التمدين العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 23	ولمدة ستة أشهر
65	شركة المباني	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 26	ولمدة ستة أشهر
66	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2013 / 12 / 29	ولمدة ستة أشهر

م	اسم الشركة	البيان	تاريخ الموافقة	تاريخ انتهاء الموافقة
67	شركة الديرة القابضة	بيع أسهم الشركة	2014 / 1 / 7	ولمدة ستة أشهر
68	شركة عقار للاستثمارات العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 14	ولمدة ستة أشهر
69	شركة السينما الكويتية الوطنية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 15	ولمدة ستة أشهر
70	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 19	ولمدة ستة أشهر
71	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 19	ولمدة ستة أشهر
72	شركة بيان للاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 19	ولمدة ستة أشهر
73	الشركة الأولى للاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 20	ولمدة ستة أشهر
74	مجموعة الخليج للتأمين	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 1 / 26	ولمدة ستة أشهر
75	شركة الاستشارات المالية الدولية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 2 / 4	ولمدة ستة أشهر
76	الشركة التجارية العقارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 2 / 11	ولمدة ستة أشهر
77	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 2 / 12	ولمدة ستة أشهر
78	المركز المالي الكويتي	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 2 / 23	ولمدة ستة أشهر
79	شركة مجموعة الأوراق المالية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 10	ولمدة ستة أشهر
80	شركة بيت الأوراق المالية	بيع أسهم الشركة	2014 / 3 / 12	ولمدة ستة أشهر
81	شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 17	ولمدة ستة أشهر
82	شركة الصناعات الوطنية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 17	ولمدة ستة أشهر
83	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 18	ولمدة ستة أشهر
84	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 19	ولمدة ستة أشهر
85	شركة إيكاروس للصناعات النفطية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 25	ولمدة ستة أشهر
86	شركة التسهيلات التجارية	شراء أو بيع 10 % من أسهم الشركة	2014 / 3 / 26	ولمدة ستة أشهر

أما على صعيد إصدار أدوات دين من سندات و صكوك، فقد وافقت الهيئة على طلب شركة العقارات المتحدة لإصدار سندات دين بقيمة ستين مليون دينار، كما تم في هذا الإطار إصدار تعليمات خاصة بتنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهم الخزينة لديها وكيفية استخدامها.

م	الجهة المصدرة	النوع (صكوك / سند)	القيمة الأسمية	التصنيف
1	شركة العقارات المتحدة	سندات	60 مليون د.ك	BBB + Capital Intelligence

جـ - تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية:

على صعيد الإجراءات المتعلقة بأعمال تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية قامت اللجنة التأسيسية لشركة البورصة بمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها مع المستشارين العالميين Ernest&Young ، Dla piper,HSBC Bank كما تم إنجاز الفحص النافي للجهالة للإدارات: القانونية والموارد البشرية وتقنية المعلومات وكذلك الإدارة المالية، كما تم توقيع عقد مع المستشار Ernest&Young بشأن تكليفه بأعمال إدارة هيكلة البورصة الحالية. كما تم توقيع عقد مع أحد مكاتب التوظيف العالمية للبحث وترشيح عددٍ من الأشخاص لمنصب نائب المدير العام للشؤون المالية لبورصة الكويت.

كما تم بالفعل إنجاز دراسة إعادة هيكلة بورصة الكويت للأوراق المالية، وصدر قرار وزير التجارة والصناعة بالموافقة على تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية برأسمال مصدر ومكتتب به بمبلغ 6,000,000 دينار كويتي ورأسمال مصرح به 60,000,000 دينار كويتي.

د - الاندماج و الاستحواذ:

تطبيقاً للمادة الرابعة من قانون هيئة أسواق المال واستنادا إلى القرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئة بشأن تنظيم عمليات الاستحواذ والاندماج والإشراف والرقابة عليها، قامت الهيئة بالاشراف على عمليات الاستحواذ التالية خلال السنة المالية (2014/2013):

- تنفيذ استحواذ شركة رابطة الكويت والخليج للنقل على الشركة الوطنية للتنظيف بتاريخ 2013/9/3.
- تنفيذ استحواذ شركة الجسر المتحدة العقارية على شركة مجموعة الراي الإعلامية بتاريخ 2013/9/3.

هـ - صناديق الاستثمار:

كان للهيئة إنجازات عديدة وواضحة في مجال أنشطة الصناديق الاستثمارية، فعلى الجانب التشريعي الخاص بصناديق الاستثمار تم تعديل نموذج تسويق وحدات صندوق أجنبي داخل دولة الكويت، وكذلك تعديل المادة (295) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، كما صدر القرار رقم (2) لسنة 2014 بشأن ضوابط ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي لصناديق الاستثمارالمرخص لها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم أيضاً إصدار تعليمات بشأن ضوابط الإعلانات الترويجية أو التسويقية لصناديق الاستثمار، وفي الثالث من مارس صدر القرار رقم (9) لسنة 2014 بشأن قواعد شراء صندوق الاستثمار لورقة مالية صادرة عن الشركة المديرة للصندوق أو أي من شركاتها التابعة أو تلك التي يكون مدير الصندوق هو مدير الاكتتاب أو وكيل بيع لها.

كما كانت للهيئة إنجازات أخرى في مجال أنشطة صناديق الاستثمار نستعرضها وفق الآتي:

توفيق أوضاع صناديق الاستثمار القائمة:

إضافةً إلى تعيين شركة وفرة للاستثمار الدولي ش.م.ك.م مديراً بديلاً لصندوق مصارف الاستثماري، فقد تم استكمال إجراءات توفيق أوضاع (17) صندوقاً للاستثمار وفقاً لمقتضيات القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وقرارات وتعليمات الهيئة في هذا الشأن ومنحت هذه الصناديق التراخيص اللازمة وهي:

م	اســـم الصنـــدوق
1	صندوق الوطنية للاستثمار
2	صندوق ثروة الاستثماري
3	صندوق جلوبل المأمون
4	صندوق الوطني للأسهم الكويتية
5	صندوق كامكو الاستثماري
6	صندوق الساحل الاستثماري
7	صندوق مصارف الاستثماري
8	صندوق فرصة المالي
9	صندوق المركز للاستثمار والتطوير
10	صندوق مؤشر جلوبل لأكبر عشر شركات
11	صندوق الرؤية
12	صندوق الزمردة الخليجي
13	صندوق بوابة الخليج
14	صندوق الدرة الإسلامي
15	صندوق ثروة الإسلامي
16	صندوق كاب كورب المحلي
17	صندوق الهدى الإسلامي

تأسيس صناديق استثمار داخل دولة الكويت:

تمت الموافقة على خمسة طلبات لتأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت (طرح عام) وفق الآتي:

م	اسم الصندوق	نوعه	مديره	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق كامكو العقاري للعوائد	استثماري عقاري	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول	2013/12/5	39 لسنة 2013
2	صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني	نقدي	شركة الوطني للاستثمار	2014/3/3	10 لسنة 2014
3	صندوق دمة للأسهم العالمية	أوراق مالية	شركة دمة كابيتال للاستثمار	2013/12/5	38 لسنة 2013
4	صندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأمريكي	نقدي	شركة بوبيان كابيتال للاستثمار	2014/2/4	3 لسنة 2014
5	صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي وفقاً لأحكام الشريعة الثاني	نقدي	شركة الوطني للاستثمار	2014/3/20	13 لسنة 2014

كما تمت الموافقة على طلب تأسيس صندوق استثماري محلي داخل دولة الكويت (طرح خاص):

م	اسم الصندوق	نوعه	مديره	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق بوبيان للعقارات الكويتية	استثماري عقاري	شركة بوبيان كابيتال للاستثمار	2014/2/16	8 لسنة 2014

ولاتزال الهيئة تدرس عشرة طلبات تلقتها بشأن تأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت:

نوع الصندوق	العدد
صناديق الأوراق المالية	2
الصناديق العقارية	1
صناديق النقد	3
أدوات دين	1
الصندوق القابض	1
أنواع أخرى	2
المجموع	10

تسويق وحدات صناديق أجنبية داخل دولة الكويت:

تمت الموافقة على أربعة طلبات لتسويق وحدات صناديق استثمار أجنبية داخل دولة الكويت كانت بياناتها كالتالي:

م	اسم الصندوق	مدير التسويق	تاريخ القرار	رقم القرار
1	صندوق تي إيه اتلانتك وباسفيك VII- بي ال بي	بنك الكويت الصناعي	2013/4/9	1 لسنة 2013
2	صندوق اتقان شريعة فاند	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول	2013/6/17	5 لسنة 2013
3	محفظة إجارة الحكومة الأميركية	شركة المثنى للاستثمار	2013/7/7	7 لسنة 2013
4	صندوق إجارة المعدات الاسلامي الثاني المحدود	بنك الكويت الوطني	2013/10/28	11 لسنة 2013

كما تلقت الهيئة أربعة طلبات لتسويق وحدات صناديق استثمار أجنبية داخل دولة الكويت لاتزال تستكمل دراستها، في الوقت الذي تمت الموافقة على تأسيس صندوق استثمار خارج دولة الكويت، ولا تزال تدرس طلب تأسيس صندوقٍ آخر أيضاً.

تصفية صناديق الاستثمار:

قامت الهيئة بدراسة سبع حالات لتصفية صناديق استثمارية، وهي كالتالي:

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق
1	صندوق التجارة الإسلامي	شركة التجاري للاستثمار
2	صندوق واعد للاستثمار العقاري	شركة الداو للاستثمار
3	صندوق جلوبل للسندات	شركة بيت الاستثمار العالمي- جلوبل
4	صندوق ديار للاستثمار العقاري	شركة بيت الأوراق المالية
5	صندوق عمار العقاري	شركة عمار للإجارة والاستثمار
6	صندوق مؤسسة الخليج للسندات	مؤسسة الخليج للاستثمار
7	صندوق الاستثمار المباشر	شركة الاستثمارات الصناعية والمالية

كما قامت الهيئة بإلغاء تراخيص ستة صناديق استثمارية وشطبها من سجل صناديق الاستثمار لديها بعد انتهاء أعمال تصفيتها، وهي كالآتي:

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق
1	صندوق السندات والعوائد المرتفعة	كامكو
2	صندوق الوطنية للتحوط	شركة الاستثمارات الوطنية
3	صندوق نور الإسلامي للأسهم الكويتية	شركة نور للاستثمار
4	صندوق المركز الإسلامي للنقد	شركة المركز المالي الكويتي
5	صندوق جلوبل الإسلامي	شركة بيت الاستثمار العالمي- جلوبل
6	صندوق جلوبل المحلي	شركة بيت الاستثمار العالمي- جلوبل

ثالثاً- في المجال الرقابي:

تنوعت أنشطة الهيئة على الصعيد الرقابي خلال السنة المالية 2014/2013 وفقاً لتنوع اختصاصات إداراتها المشرفة على هذه النوعية من الأنشطة بين رقابة على أسواق المال وأخرى خاصة بإجراءات التفتيش والإشراف، وثالثة خاصة بالإجراءات الرقابية ذات الصلة بحوكمة الشركات، وأخرى خاصة بإجراءات الإفصاح وفق الآتي:

أ- التفتيش والاشراف:

تنوعت الجهود الرقابية في هذا الإطار بين رقابة مكتبية وأخرى تفتيشية، ففي مجال الرقابة المكتبية وسعياً لتحقيق أهدافها المتمثلة في حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية، والعمل على ضمان الإلتزام باللوائح والقوانين، تقوم الهيئة بمراجعة البيانات المالية للشركات الاستثمارية المدرجة وغير المدرجة وصناديق الاستثمار الخاضعة لرقابتها وكذلك شركات الوساطة المالية للتأكد من التزامها بقانون الهيئة وتشريعاتها وتعليماتها، والتأكد أيضاً من تطبيق معايير المحاسبة الدولية حين إعداد تلك البيانات، إضافةً إلى المتابعة الشهرية للحالة المالية لتلك الجهات. كما تقوم الهيئة أيضاً باستلام جداول أعمال الجمعيات العمومية للأشخاص المرخص لهم وللشركات المدرجة في السوق ودراستها وإجراء اللازم بشأنها .
وتشير الإحصائيات الخاصة بمراجعة ودراسة البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم خلال السنة المالية (2014/2013) إلى الآتي:

- البيانات المالية السنوية والمرحلية :

البيان	2013/2012	2014/2013
البيانات المالية السنوية	124	186
البيانات المالية المرحلية (الفصلية)	95	95
المجموع	219	281

- مراجعة بنود جدول أعمال الجمعيات العمومية:

البيان	2013/2012	2014/2013
عدد الحالات	224	252

وعلى صعيد متصل، تقوم الهيئة بجهود تفتيشية ميدانية شاملة تكون عادةً ضمن خطة معدة ومعتمدة مسبقاً، كما تقوم بجهود تفتشية مفاجئة غير مخططة، وقد تم في هذا الإطار إعداد دليل خاص للتفتيش الميداني، كما تم اعتماد خطة للتفتيش الميداني على شركات الوساطة تنتهي بتاريخ 2014/3/31 وقد تم الانتهاء منها بالكامل.

ب- الرقابة على أسواق المال:

تتضمن المهام الرقابية على أسواق المال كلاً من الرقابة على عمليات الأسواق، وكذلك الرقابة على التداول إضافة إلى الإجراءات الرقابية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
وقد قامت الهيئة بجهود عديدة في هذا المجال، كإصدار تعليماتها بشأن " مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" رقم (هـ.أ.مـ./ق.ر./ت.إ./2013/4) بتاريخ 2013/7/17.
كما قامت بإعداد تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم الذين يمارسون نشاط وساطة الأوراق المالية بشأن توعية العملاء بسلوكيات التداول المخالفة لأحكام المادة (122) من القانون رقم (7) لسنة 2010، ساهمت الإدارة بإبداء رأيها حول عدد من الإعلانات التوعوية.
كما أصدرت تعميماً مماثلاً إلى كافة الأشخاص المرخص لهم الذين يمارسون نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية بشأن توعية العملاء بسلوكيات التداول المخالفة لأحكام المادة (122) من القانون رقم (7) لسنة 2010، وشاركت الهيئة في فعاليات ورشة العمل التي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعنوان " هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ،جودة ، ومهنية ، واخلاق ".

وقامت أيضاً على الصعيد الرقابي بالتنسيق مع سوق الكويت للأوراق المالية بشأن تعزيز آليات الرقابة على التداول حول تداولات الصفقات الصغيرة وخاصية الحساب الفرعي عند إدخال الأوامر بنظام التداول الآلي.
أما بالنسبة لتفاصيل شبهات المخالفات الصادرة فكانت كالآتي:

عدد الحالات التي حفظت بالهيئة لعدم ثبوت المخالفة	25 حالة
عدد الحالات المحالة إلى الجهات المختصة	64 حالة
الإجمالي	89 حالة

تفاصيل عن شبهات المخالفات الواردة فهي كالآتي:

عدد الحالات التي تم إبداء الرأي الفني حولها	19 حالة
عدد الحالات التي تم فيها احتساب المنفعة المحققة أو الخسارة المتجنبة.	10 حالات

جـ - تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية:

سعياً لتحقيق أحد الأهداف الرئيسة للهيئة كما تضمنته الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من قانون إنشائها والمتمثل في: " **تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية** "، فقد أولت الهيئة قضايا الإفصاح الاهتمام اللازم، سواءً ما تعلق منها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية أو الإفصاح عن المصالح أو سائر الجوانب الأخرى ذات الصلة بموضوع الإفصاح على وجه العموم.

وقد تم إنجاز العديد من الإجراءات بشأن مختلف أنواع الأنشطة ذات الصلة بالإفصاح وفق الآتي:

فعلى صعيد الإفصاح عن المعلومات الجوهرية تم إجراء التالي:

- رصد ومتابعة (8,231) إعلان في سوق الكويت للأوراق المالية.
- متابعة الإعلانات اليومية في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تم رصد (124) حالة تستوجب إعادة إفصاح وقد تم مخاطبة الشركات المعنية لإعادة الإفصاح تطبيقاً لما ورد في تعليمات الهيئة رقم (هـ.أ.م./ق.ر./إ.م./2012/2).
- متابعة يومية للصحف ووسائل الإعلام الأخرى حيث تم مخاطبة (170) شركة مدرجة للتعقيب عن معلومات جوهرية تم رصدها دون أن تبادر بالإعلان عنها في السوق.
- من خلال المتابعة اليومية لإعلانات الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك الصحف ووسائل الإعلام الآخرى وربطها بتعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإفصاح عنها، تم رصد (21) حالة ينطبق عليها وجود شبهة مخالفة للتعليمات سالفة الذكر حيث تم اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.
- تم إحالة (14) حالة للتحقيق وذلك لوجود مخالفات بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.
- تم رصد ومتابعة حالات النشاط غير الاعتيادي في السوق والتي بلغ عددها (130) حالة، تمت مخاطبة (32) شركة مدرجة بشأن الوقوف على مبررات ذلك النشاط والطلب منها التعقيب عن أسبابه، وتم رصد (98) حالة إفصاح ذاتي من قبل الشركات المدرجة عن نشاط تداول غير إعتيادي.
- تم توجيه (9) مخاطبات للشركات المدرجة بضرورة الإلتزام بتعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.
- تم إجراء تفتيش ميداني محدد الغرض على إحدى الشركات المدرجة فيما يتعلق بمخالفة تعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.
- تم الانتهاء من المسودة الأولية لدليل اجراءات العمل الخاص بدائرة الإفصاح الجوهري.

أما بشأن الإفصاح عن المصالح فقد:

1. تلقت الهيئة (2,721) كتاب إفصاح من أشخاص اعتباريين وطبيعيين تضمنت إفصاح هؤلاء عن مصالحهم كما تمت متابعة عملية الإعلان عنها وتحديثها على الموقع الالكتروني للسوق.
2. تم استلام والرد على (17) كتاب استفسار من الشركات بشأن الفصل العاشر من اللائحة التنفيذية.
3. تم تحويل عدد(38) مخالفة للتحقيق.

ومع البدء في تطبيق تعليمات الهيئة رقم (هـ.أ.م./ق.ر/ح.ش/2013/5) بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الإفصاح عنها تم استلام (207) قائمة للأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة وفق الآتي:

القطاع	عدد الشركات
قطاع النفط والغاز	8
قطاع المواد الأساسية	5
قطاع الصناعة	40
قطاع السلع الاستهلاكية	7
قطاع الرعاية الصحية	3
قطاع الخدمات الاستهلاكية	16
قطاع الاتصالات	3
قطاع البنوك	12
قطاع التأمين	8
قطاع العقار	38
قطاع الخدمات المالية	50
قطاع التكنولوجيا	4
قطاع الموازي	13
إجمالي الشركات	207

كما تم استلام (116) قائمة للأشخاص المطلعين في الشركات غير المدرجة والمرخص لها على النحوالتالي:

التصنيف	عدد الشركات
شركات استثمار	78
مستشار استثماري	12
شركات الوساطة	26
إجمالي الشركات	**116**

وقد تم إجراء (66) تحديثاً على تلك القوائم، كما تم استلام (396) إفصاحاً (قبل/بعد) التداول للأشخاص المطلعين بالشركات المدرجة، وفي سياق ذي صلة بالإفصاح عن المصالح تمت الإجابة على (58) استفساراً كما تم إحالة (8) مخالفات إلى التحقيق، كما تم استلام ومراجعة (290) كتاباً بشأن الإفصاحات ذات الصلة بالمصالح التي يتلقاها السوق، كما تم استلام ومراجعة (129) إفصاحاً من أعضاء الإدارات التنفيذية للشركات المدرجة في السوق.

كما تم رصد وتحويل (9) حالات قد ينطبق عليها عرض الاستحواذ الإلزامي، كما تم متابعة التزام موظفي الهيئة والسوق بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ في ملكياتهم واستلام ومراجعة النماذج الخاصة بذلك والمستندات المؤيدة لها ومتابعة واستلام التصاريح الخاصة بالموظفين الجدد.

د – حوكمة الشركات:

في إطار توجهاتها لإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة، أصدرت الهيئة قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها رقم (هـ.أ.م./ق.ر./ح.ش./2013/3) بتاريخ 2013/6/27 ترتكز هذه القواعد بصورة أساسية على احترام حقوق المساهمين وبناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة والتحديد السليم لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وضمان نزاهة التقارير المالية التي تصدر عن الشركات، ووضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتعزيز قواعد السلوك المهني والقيم الأخلاقية، والتأكيد على أهمية المسؤولية الإجتماعية، كما تتضمن العديد من المبادئ والمحددات والضوابط الواجب اتباعها من قبل الشركات. واستشعاراً من الهيئة بالمعوقات التي تعترض سبيل تطبيق قواعد الحوكمة لدى بعض الشركات وسعياً لإتاحة فرصة التطبيق الكامل لتلك القواعد كان قرار هيئة أسواق المال بتأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات بتطبيق تلك القواعد إلى الثلاثين من يونيو لعام 2016 بدلاً من الحادي والثلاثين من ديسمبر لعام 2014.

كما قامت الهيئة بتاريخ 2013/7/22 بإصدار تعليماتها رقم (هـ.أ.م./ق.ر./ح.ش./2013/5) بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجهاز التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة وطريقة الإفصاح، وتهدف هذه التعليمات إلى تحقيق العدالة والمساواة في التعامل وتعزيز معايير الشفافية والوضوح في تداولات الأوراق المالية وذلك من خلال وضع الأسس الواجب اتباعها عند تداول الأوراق المالية من قبل الأشخاص شاغلي عضوية مجلس الإدارة والجهاز التنظيمي وغيرهم من الأشخاص المطلعين في الشركات المساهمة.

وبتاريخ 2013/8/5 تم إصدار تعميم إلى كافة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بشأن نماذج الحوكمة الخاصة بمتابعة الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات.
وواصلت الهيئة في هذا الصدد اجتماعاتها وتواصلها مع الشركات الخاضعة لرقابتها بهدف مناقشة مختلف الملاحظات والاستفسارات بشأن النماذج المشار إليها، والرد عليها وتوضيح آلية التطبيق الأمثل لما ورد فيها.

كما تم النشر لمجموعة من الأسئلة والاستفسارات الواردة من مختلف الشركات وإجاباتها على الموقع الالكتروني للهيئة ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الخاضعة لقواعد حوكمة الشركات قد بلغ (268) شركة موزعة على أربعة عشر قطاعاً وفق التالي:

القطاع	عدد الشركات
قطاع النفط والغاز	8
قطاع المواد الأساسية	5
قطاع الصناعة	39

قطاع السلع الاستهلاكية	7
قطاع الرعاية الصحية	3
قطاع الخدمات الاستهلاكية	16
قطاع الاتصالات	3
قطاع التأمين	8
قطاع العقار	38
قطاع الاستثمار	107
قطاع التكنولوجيا	4
قطاع الموازي	14
قطاع الوساطة	14
قطاع الشركات الأخرى	2
إجمالي الشركات	**268**

ويسري تطبيق هذه التعليمات على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (سواءً كانت من الأشخاص المرخص لهم، أو من غير المرخص لهم) والشركات غير المدرجة المرخص لها على النحوالتالي:

مدرج		مرخص- غير مدرج
مرخص	غيرمرخص	
30	165	73
إجمالي الشركات 268		

رابعاً- التوعية:

حددت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ثاني الأهداف الرئيسية للهيئة وجعلته توعوياً بامتياز، وأناطت مهام تحقيقه بإدارة التوعية حيث نصت على " **توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والإلتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته**".

كما يتقاطع هذا الدور بصورة غير مباشرة مع توجهات الهيئة لتحقيق أهداف أخرى، كتوفير حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في تلك الأنشطة، والمساعدة في تكوين البيئة الاستثمارية التي تمتلك مقومات العدالة والتنافسية والشفافية.

وقد تبنت الهيئة في إطار استراتيجيتها خطةً توعوية طموحة، شهد العام الماضي بوادر إنجازاتها من خلال إنجاز إنتاجات توعوية عديدة، كما أن إجراءاتٍ أخرى قيد التنفيذ خلال المرحلة المقبلة والتي من المنتظر أن تشكل مع المبادرات المطروحة نقلةً نوعية حقيقية في نشاط الهيئة على الصعيد التوعوي.

وهنا يمكن الإشارة، إلى أن توجهات الهيئة بشأن التعاون مع شركة إعلامية متخصصة في تنفيذ الإستراتيجيات الإعلامية وصلت إلى مراحلها النهائية.

وبصورةٍ عامة يمكن إيجاز أهم الإنجازات في المجال التوعوي للهيئة خلال السنة المالية الماضية بالآتي:

الإصدارات التوعوية:

تمثل الإصدارات التوعوية على اختلاف أنواعها أداة توعوية بالغة الأهمية، تستهدف نشر الوعي المالي والاستثماري والقانوني المطلوب، تتفاوت مواضيع هذه الإصدارات وفقاً للأهداف والشرائح الاستثمارية المستهدفة، مع التأكيد على حرص الهيئة على صياغتها بأسلوب يراعي الإيجاز والبساطة ويحقق الفائدة التوعوية المطلوبة في الآن ذاته.

وقد تم خلال السنة المالية (2014/2013)،إصدار أربع نشرات توعوية تثقيفية تستهدف جمهور المتداولين والمستثمرين والأشخاص المرخص لهم، وهي قيد التوزيع خلال الربع الأول من السنة المالية التالية، وقد تناولت النشرات الآتي:

- **"نشرة تعريفية عن هيئة أسواق المال"**: تهدف هذه النشرة إلى التعريف بالهيئة، أهدافها ورسالتها وقيمها، وتعريفاً بمجلس مفوضيها وهيكلها التنظيمي.
- **نشرة تعريفية بعنوان " تنظيم نشاط الأوراق المالية"**: تناولت النشرة التعريف بدور الهيئة على الصعيد التشريعي والرقابي وإيجازاً لأهم الجرائم ذات الصلة بمخالفات قانون الهيئة والعقوبات والجزاءات المترتبة عليها.
- **نشرة تعريفية خاصة بـ " المشاركة الفاعلة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة حقٌ وواجب".**

تناولت النشرة مفهوم الجمعيات العمومية لدى الشركات المساهمة العامة بأنواعها المختلفة "التاسيسية والعامة العادية وغير العادية" وآليات ومتطلبات انعقاد كلٍ منها، إضافةً إلى العناصر الرئيسية فيها ومهام كلٍ منهم لاسيما المساهمين.

- **نشرة تعريفية خاصة بـ " قواعد الكفاءة والنزاهة لدى الأشخاص المرخص لهم"**

استناداً إلى تعليمات الهيئة بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة، تم إعداد هذه النشرة التعريفية بهدف التعريف بتلك القواعد والجهات المعنية بتطبيقها، ومحدداتها ومعاييرها الثلاث الرئيسية، ومن المتوقع استكمال إجراءات توزيعها مطلع الربع الأول من السنة المالية التالية.

كما تم في هذا الإطار، إعداد كتيب توعوي خاص بالمخالفات لأحكام المادة (122) من القانون رقم (7) لسنة 2010.

الإعلانات التوعوية:

انطلاقاً من القناعة بدور وسائل الاعلام المقروءة في إيصال الرسائل التوعوية المطلوبة وتحقيق الغايات المعرفية المستهدفة، تحرص الهيئة على نشر إعلانات صحفية توعوية في الصحف المحلية. وقد تم خلال السنة الماضية إعداد وإصدار العديد من الإعلانات التوعوية عبر الصحف اليومية وخلال الموقع الإلكتروني للهيئة، ويستهدف هذا النشاط تحقيق التوعية المطلوبة بشأن مختلف مواد قانون الهيئة وتعليماتها وقراراتها وأنظمتها، لاسيما ما تكررت المخالفات المرتكبة بشأنها، وقد تم خلال السنة المالية التي يتناولها هذا التقرير تنفيذ نحو ثلاثة عشر إعلاناً صحفياً توعوياً، تناولت مضامينها: (قواعد الكفاءة والنزاهة، عقد التداول الموحد، التذكير بقرب انتهاء مهلة توفيق الاوضاع لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وآخر خاص بالتذكير بموعد تطبيق قرار مجلس المفوضين رقم (24) لسنة 2013 بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات، ممارسات مضللة، المصالح غير المعلنة، الافصاح عن المصالح، إفشاء الأسرار، التعامل مع المعلومات الداخلية، آلية تقديم الشكاوى والتظلمات إلى الهيئة، تعليمات شراء الشركات المساهمة لأسهم خزينتها، الإفصاح عن تغير نسب الملكية،....)

الركن التوعوي:

تم إنجاز الإعدادات اللازمة للركن التوعوي ضمن الموقع الالكتروني الجديد للهيئة الذي أطلق بصورة تجريبية حين إعداد هذا التقرير ومن المتوقع إطلاقه بصورة نهائية عقب ذلك بفترةٍ وجيزة.

ويضم هذا الركن كافة الإنتاجات التوعوية من إصدارات توعوية مختلفة (نشرات، كتيبات،..)، إعلانات توعوية مختلفة (صحفية، تلفزيونية،إذاعية)، فعاليات توعوية (ندوات، مشاركات، ورش عمل)، توعية مرئية ومسموعة وتتضمن مواداً توعوية مختلفة تعتمد الصوت والصورة كأداة لأداء الرسائل التوعوية المطلوبة.

المشاركات:

إنطلاقاً من حرص الهيئة على تعزيز تواصلها مع المجتمع بقطاعاته المختلفة، كان توجهها إلى تفعيل مشاركاتها في شتى الأنشطة المجتمعية المختلفة من مهرجانات ومعارض وفعاليات مختلفة. وقد كانت أولى مشاركات الهيئة التوعوية المجتمعية في معرض المطبوعات والإصدارات الحكومية الذي أقيم في مكتبة الكويت الوطنية، وذلك على هامش مهرجان القرين الثقافي العشرين خلال الفترة بين السابع والخامس والعشرين من شهر يناير لعام 2014.

الدليل التعريفي بمهام الهيئة وفق قطاعاتها وإداراتها:

تم إنجاز الاعدادات اللازمة لإنجاز الدليل التعريفي بخدمات إدارات الهيئة المختلفة حيث سيتم تخصيص زاوية مستقلة بعنوان "خدماتنا" على الموقع الالكتروني الجديد للهيئة، وبعد استكمال البيانات المطلوبة من مختلف إدارات الهيئة والتي تعرض لأهم الخدمات التي تقدمها وآليات تقديمها متضمنةً الضوابط والشروط المطلوبة، والنماذج المعتمدة في حال اللزوم.

وقد تم اعتمادها من قطاع الشؤون القانونية في الهيئة وأحيلت إلى تقنية المعلومات لعرضها في الركن المخصص لها وفق الآليات المعتمدة، وقد تم عرضها على الموقع بصورة تجريبية أثناء إعداد التقرير وبانتظار استكمال التعديلات اللازمة لعرضها بصورة نهائية.

وتجدر الإشارة إلى أن ركن "خدماتنا" يمثل نافذة توعوية إرشادية خدمية على الموقع الالكتروني الجديد للهيئة، كما يمكن اعتباره دليلاً لمستخدمي الموقع الالكتروني للهيئة الباحثين عن متطلبات وآليات تقديم الهيئة لمختلف خدماتها، تستهدف تقديم المساعدة لهم، والإجابة عن استفساراتهم بشأنها، وتوفير الكثير من جهدهم ووقتهم، وإتاحة فرصة تواصلهم مع الهيئة بشأن تلك الخدمات على بينة.

مواد توعوية مرئية ومسموعة:

انطلاقا من القناعة بأهمية دور وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، فقد أولت هيئة أسواق المال تلك الوسائل اهتماما خاصاً، وجعلتها أدوات رئيسية لأداء مهام تعزيز الوعي بشتى أصنافه التشريعية منها والقانونية والاستثمارية، سعياً للإفادة من التسارع اللحظي للتطورات التقنية لأداء الأدوار التوعوية والمعرفية المُناطة بالهيئة، حيث تم :

- إنتاج وبث فقرة إعلانية تعريفية بالهيئة.
- بث إعلانات تلفزيونية تتضمن رسائل توعوية وتثقيفية تتناول القضايا ذات الصلة بالثقافة المالية والاستثمارية يتم بثها عبر التلفزيون الوطني في دوراته البرامجية المتعاقبة.
- بث رسائل توعوية إذاعية عبر إذاعة دولة الكويت مرات عدة في اليوم الواحد، تتضمن نصائح توعوية ورسائل تثقيفية مبسطة تهم جمهور المستثمرين بمختلف شرائحهم.

رسائل توعوية عبر وسائل التواصل الإجتماعي:

سعياً للإفادة من التقنيات الحديثة خاصة في تنفيذ المهام التوعوية لهيئة أسواق المال لاسيما وسائل التواصل الإجتماعي، والتي تتيح فرصة التواصل مع مختلف الشرائح الاستثمارية والمجتمعية تم التوجه لبث أخبار الهيئة وأهم قراراتها عبر حساب الهيئة على تويتر

(@cma_kwt)، وكذلك في بث رسائل توعوية.

تنفيذ ورش عمل :

تعد ورش العمل إحدى أدوات هيئة أسواق المال ووسائلها للتواصل مع الأطراف ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، كما أنها أداة توعوية فاعلة، وقد قامت الهيئة بتنفيذ العديد من ورش العمل التوعوية خلال السنة المالية 2014/2013، من أهمها:

أحكام العرض الإلزامي للاستحواذ :

أولى الفعاليات الخاصة بأنشطة ورش العمل عقدت بتاريخ 2013/5/14 في قاعة خالد الخرافي الكائنة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تناولت أحكام العرض الإلزامي في ظل تشريعات الهيئة، بمشاركة ممثلين عن الإدارات المعنية في الهيئة كإدارة الاندماج والاستحواذ، والقانونية، إضافةً إلى إدارة التوعية.

ضوابط الاستثمار في صناديق الاستثمار:

ثاني الأنشطة الخاصة بفعاليات ورش العمل التوعوية عقدت خلال الفترة 2-2013/6/4 في قاعة خالد الخرافي الكائنة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تناولت موضوع "ضوابط الاستثمار في صناديق الاستثمار"، وقد خصصت للمعنيين بإدارة الصناديق الاستثمارية بمختلف أنواعها، ونظراً لتشعب موضوع "الورشة" وتنوعه وفقاً لطبيعة الصناديق الاستثمارية ووجود تباينات في ضوابط الاستثمار الخاصة بكل منها، فقد تم تنظيم هذه الورشة على مدار ثلاثة أيام متتالية بمشاركة مدير إدارة الصناديق الاستثمارية في الهيئة، وكذلك بعض المعنيين والموظفين في هذه الإدارة، إضافةً إلى ممثلين عن كل من إدارتي: الشؤون القانونية والتوعية، وقد توزعت فعاليات هذه الورشة بأيامها الثلاثة على النحو التالي:

- "**ضوابط الاستثمار في صناديق الأوراق المالية والصناديق القابضة**" كان موضوع الورشة الأولى التي أقيمت في أول أيام هذه الفعالية بتاريخ 2013/6/2.
- "**ضوابط الاستثمار في صناديق النقد وصناديق أدوات الدين**" كان موضوع الورشة الثانية التي أقيمت في ثاني أيام هذه الفعالية بتاريخ 2013/6/3 .
- "**ضوابط الاستثمار في الصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة**" كان موضوع الورشة الثالثة التي أقيمت في ثالث أيام هذه الفعالية بتاريخ 2013/6/4.

"جانب من ورشة العمل الخاصة بضوابط الاستثمار في الصناديق الاستثمارية"

متطلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى الهيئة :

ثالث الأنشطة التوعوية على صعيد ورش العمل عقدت بتاريخ 2013/11/12 في قاعة فاطمة الكائنة في مقر الهيئة (في برج أحمد) وتناولت متطلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى الهيئة، وخصصت للمعنيين بموضوعها وشارك فيها إضافةً إلى إدارة التوعية ممثلين عن إدارتي الترخيص والتسجيل والقانونية.

"جانب من ورشة العمل الخاصة بمتطلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى الهيئة"

وفي سياق متصل بتنظيم ورش عمل توعوية تخصصية قامت الهيئة بتنفيذ ورش عمل داخلية خاصة بتنمية مهارات العاملين في أنشطة معينة كتلك التي تتناول القضايا القانونية إضافةً إلى اللقاءات التنويرية الخاصة التي أجرتها إدارة الإستراتيجيات مع شتى إدارات الهيئة.

التقرير السنوي:

تم إعداد التقرير السنوي الثاني للهيئة للسنة المالية (2013/2012)، والذي تضمن عرضاً لأهم إنجازات الهيئة وفقاً لأنشطتها الرئيسية سواءً ما تعلق منها بالمهام ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها أو ما تعلق بتنظيم بيئة العمل الداخلية فيها.

- العلاقات العامة والإعلام:

على الصعيد الإعلامي تم تنفيذ الترجمة للعديد من القرارات والتشريعات كترجمة قانون الهيئة ولائحته التنفيذية وكذلك ترجمة ما يقارب (66) قراراً و(14) تعليماً و(4) تعاميم إضافةً إلى ترجمة أنظمة الإدراج والتحكيم ونظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي، وكذلك مذكرات تفاهم الهيئة مع جهات خارجية إضافةً إلى ترجمة المسميات الوظيفية ومحتوى الموقع الالكتروني وكتيب خاص بقواعد الحوكمة.

كما تم الإعداد للتغطية الإعلامية المطلوبة لبعض الأنشطة كإفتتاح برنامج حديثي التخرج، وإجراء التنسيق اللازم لتنفيذ بعض فعاليات الهيئة كورش العمل والحلقات النقاشية، إضافةً إلى إعداد وسائل إيضاحية خاصة برؤية الهيئة ورسالتها.

خامساً- تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر:

على صعيد تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر، قامت الهيئة بإنجاز العديد من الدراسات البحثية ذات الأهمية والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة.

ففي مجال تنمية أسواق المال:

قامت الهيئة بإجراء مراجعة شاملة للمفاهيم والضوابط المرتبطة بإصدار الأوراق المالية (السندات والصكوك) المدعومة بضمانات الرهن العقاري (Mortgage – Backed Securities)، وصناديق التورق المدعومة بضمانات الأصول المالية (Securitization Funds based on Asset – Backed Securities)، وآليات عمل أسواق المشتقات فيما يتعلق بالمقايضات والعقود المستقبلية لأسعار الفائدة (Swaps and Interest Rate Future Contracts)، وذلك لتقييم مدى إمكانية استحداث مثل هذه الأدوات المالية في أسواق المال الكويتية مستقبلاً.

كما تم إعداد دراسة أولية لتشخيص الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت والتوقعات المستقبلية لها، إضافة إلى دراسة حول أثر تفعيل برامج خصخصة القطاع العام، وبالأخص الشركات العاملة في القطاع النفطي، على تنافسية وجاذبية أسواق المال في دولة الكويت.

كما قامت الهيئة بإعداد دراسة موسعة حول أثر إدراج الشركات غير المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي يتم تداول أسهمها ضمن ما يعرف بـ(سوق الجت)، على كميات وقيم التداول وإجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بجانب تقييم وإدارة المخاطر :

فقد قامت الهيئة بمتابعة وصيانة النماذج (الاقتصادية/الاحصائية)، بما في ذلك المؤشرات الاسترشادية التقدمية، التي قامت الإدارة بتطويرها سابقاً لتحديد الأخطار النظامية والنمطية التي قد تتعرض لها أسواق المال نتيجةً للتغيّر في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وعرض النقد ومعدل التضخم وأسعار الفائدة، إضافةً إلى إعداد تقارير دورية (شهرية) تستهدف رصد أداء سوق الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات، والتي من شأنها أن تساعد الهيئة في تحديد أية آثار سلبية قد تؤثر على كفاءة وتنافسية أسواق المال، ومنها على سبيل المثال التضخم في أسعار الأوراق المالية (أو ما يعرف بالفقاعة المالية).

وقد قامت الهيئة بإجراء تقييم شامل لأداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بناءً على مجموعة متكاملة من المؤشرات المالية المستنبطة من الميزانيات العمومية للشركات بهدف تعزيز الرقابة على الشركات المتعثرة مالياً (الضعيفة) حمايةً للمستثمرين.

كما قامت الهيئة بإعداد الدرسات اللازمة لتقييم إمكانية استحداث مؤشرات جديدة، مثل مؤشر العائد من الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية ومؤشر قيمة مخاطر الاستثمار في السوق (Value at Risk Index) ومؤشر حركة أسعار الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتتبع المنافع والمخاطر من الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية وخلال مراحل زمنية مختلفة.

سادساً- التعاون العربي والدولي المشترك:

" التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة في ما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة ". يمثل أحد الاختصاصات المنوطة بمجلس مفوضي الهيئة، وهذا ما كان دافعاً للهيئة لتعزيز جهودها الرامية إلى تعزيز سبل التعاون والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المماثلة (إقليمياً ودولياً)، الأمر الذي يساعد على تبادل الخبرات والمعارف، واستكمالاً لما بدأته خلال السنوات الماضية فقد قامت الهيئة على هذا الصعيد باتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الإيفاء بمتطلبات الإنضمام إلى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)،حيث تتضمن هذه المتطلبات جوانب عديدة من بينها:

- إعداد الإجابات الخاصة بالاستبيان رفيع المستوى (High level Questionnaire).
- استكمال المطلوب بشأن نموذج المصادقة على اللائحة الداخلية والمعايير المتبناة من قبل لجنة الرؤساء بالـ IOSCO (Declaration of Acceptance of By-Laws & Resolutions adopted by Presidents' Committee)
- الإجابة على الاستبيان الخاص بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف (MMoU).
- نبذة مختصرة عن تشريعات الهيئة باللغة الانجليزية.
- ترجمة للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية ولجميع القرارات والتعليمات الصادرة من الهيئة إلى اللغة الإنجليزية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تبوء الهيئة رئاسة الاجتماع العاشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون (أو من يعادلهم) لعام 2014.

كما قامت الهيئة بالتنسيق مع مختلف الجهات الرقابية الأجنبية الراغبة في دعم برنامج لحديثي التخرج. وقد تم إختيار Securities Industry Development Corporation (SIDC) لإستضافة المشاركين في برنامج حديثي التخرج.

كما تقوم الهيئة بإجراءات التنسيق المطلوبة مع جهات عربية وإقليمية ودولية لغايات شتى كالتنسيق مع هيئة السوق المالية للمملكة العربية السعودية و الـ SEC و الـ SIDC، وكذلك التنسيق بشأن زيارة إلى مفوضية الـ SEC بالولايات المتحدة الأمريكية، لمناقشة قضايا عدة منها: " الإنتداب، البرامج التدريبية المتخصصة، الدعم الفني، برنامج حديثي التخرج. .."

إضافة إلى التنسيق مع جميع الدول الأعضاء و أمانة سر لدى اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي تترأسه الكويت في السنة الجارية (2014) بشأن قضايا مختلفة، إضافةً إلى متابعة اجتماعات ومتطلبات فرق العمل المنبثقة عن لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون.

إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية:

في إطار توجهاتها لتطوير بيئة العمل الداخلية لديها عملت الهيئة وفق توجهاتٍ أساسية في أربعة مجالات رئيسية كالتالي:

أ – هيكلة وتطوير الشؤون المالية والخزينة:

ب – هيكلة وتطوير الموارد البشرية.

ج – التنظيم والتحديث التقني.

د – المجال الاستراتيجي.

أ– هيكلة وتطوير الشؤون المالية والخزينة.

تم خلال السنة المالية (2014/2013) إنجاز الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون المالية والخزينة ليضم إضافةً إلى وحدة المعلومات أربع إدارات خاصة بالخزينة والعقود والمشتريات والميزانية والمحاسبة تتولى كل منها مهاماً متخصصة.
كما تم الانتقال الكامل إلى النظام الآلي لإعداد الميزانية السنوية، كما يتم الإعداد لنظام آلي متكامل ينظم عملية صرف الأموال ويربط ما بين كل من دائرة المشتريات و دائرة المحاسبة ودائرة الميزانية وذلك بهدف توحيد الدورة المستندية المحاسبية لإدارة الشئون المالية والخزينة، والمساعدة في عملية الرقابة لقياس وتقييم أداء الإدارات من خلال مقارنة المصروف الفعلي بالمبالغ المعتمدة بالميزانية وتحديد الإنحرافات على البنود على مستوى كل بند لكل إدارة.
كما تم اعتماد سياسة دائرة الخزينة وكذلك سياسة إجراءات العمل بالدائرة، كما تم فتح حسابات بنكية لدي المصارف الكويتية المحلية المعتمدة، إضافةً إلى تنفيذ العقود والمناقصات.

ب– هيكلة وتطوير الموارد البشرية:

تم إنجاز تهيئة نظام الخدمة الذاتية للموظف والذي يستهدف تقديم كافة البيانات الخاصة بالموظف وآليات تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها من إجازات وتغييرات المرتب وشهادات وبرامج أنشطة خاصة به، كما تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة برحلات العمل، إضافةً إلى قاعدة بيانات خاصة بالسير الذاتية للمتقدمين للوظائف تحتوى على فهرسة كاملة لبياناتهم.

وعلى صعيد متصل، قامت الهيئة بتنفيذ برنامج لحديثي التخرج إضافةً إلى تنفيذ العديد من البرامج التدريبية للعاملين لديها.

أما على صعيد الإحصائيات الخاصة بموظفي الهيئة فقد بلغ إجمالي عدد موظفي الهيئة (235) موظفاً بنهاية شهر مارس 2014 موزعين كالاتي:

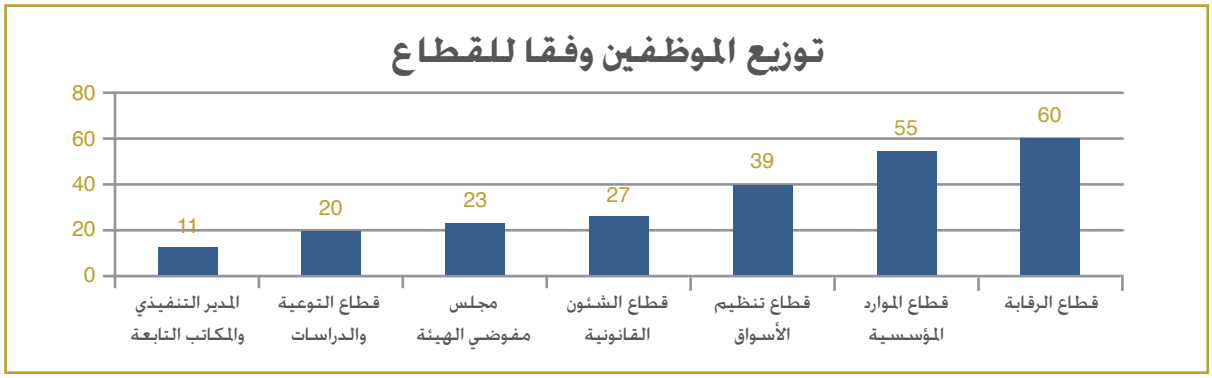

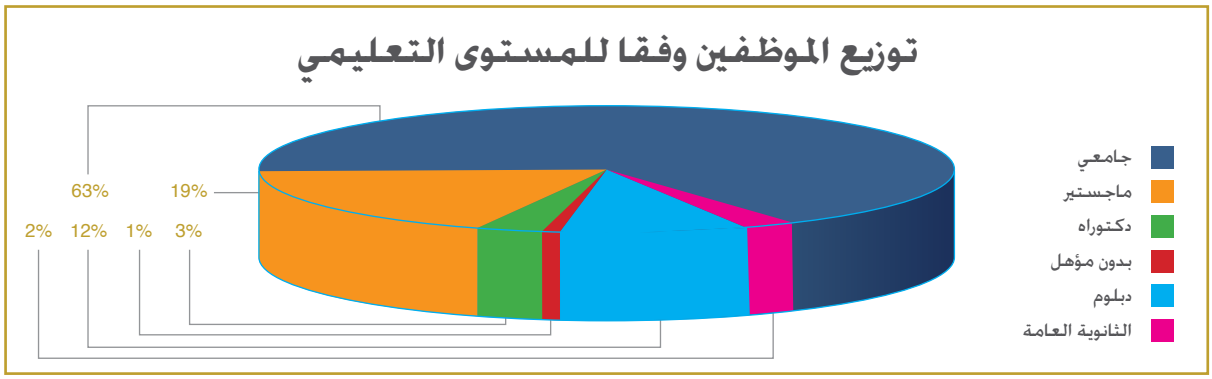

البرنامج التدريبي لحديثي التخرج:

في سياق متصل بتطوير الموارد البشرية، وفي إطار أداء دورها على صعيد تنمية المجتمع عبر الإسهام في تأهيلً الكوادر الوطنية لدخول أسواق العمل فقد عمدت هيئة أسواق المال إلى التوجه لاعتماد برامج تدريبية دورية خاصة بحديثي التخرج وذلك بهدف تطوير مهاراتهم وتمكينهم من امتلاك مقومات المشاركة في تنفيذ البرامج التنموية الحكومية التي تندرج في إطار السياسات الهادفة لتحقيق الهدف الاستراتيجي في التحول إلى مركزٍ مالي وتجاري إقليمي.

ويستقطب البرنامج التدريبي الذي يتم بالتعاون مع مؤسسات تدريبية رائدة المتميزين من حديثي التخرج في تخصصات متعلقة بأسواق المال كالتمويل والاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال وكذلك الرياضيات المالية إضافةً للقانون، وذلك وفق آلية معتمدة من الهيئة لقبول المتقدمين واختيارهم وتقييم أدائهم، ويخضع المتدربون لبرامج مكثفة على مراحل، بعضها داخل دولة الكويت، وتشمل برامج نظرية للمهارات العامة وبرامج أخرى تخصصية إضافةً إلى برامج التدريب الميدانية في مواقع عدة كهيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة، أما بعضها الآخر فيخصص للتدريب الخارجي خارج دولة الكويت .

البرنامج التدريبي الأول بدأ مرحلته الأولى للتدريب المحلي في الثامن من ديسمبر لعام 2013 واستمر لغاية السادس عشر من يناير 2014، لتبدأ بعد ذلك مرحلة التدريبات الميدانية لدى الجهات المحددة لهذه الغاية ، كسوق الكويت للأوراق المالية والمقاصة (19- 30 يناير 2014) وهيئة أسواق المال(2-24 فبراير 2014) أما المرحلة الثالثة المخصصة للتدريب الخارجي فقد تمت بالتعاون مع مؤسسة Securities Industry Development Corporation وهي الذراع التدريبية لمفوضية الأوراق المالية في ماليزيا ورائدة التعليم والتدريب في مجالات أسواق المال في دول

جنوب شرق آسيا، وتضمنت برامج تدريبية عدة متخصصة في مجالات التحليل المالي وإدارة أسواق المال لاسيما على صعيد مهامها الرقابية والتوعوية .

والهيئة اذ تسعى من خلال مبادرتها هذه الى تعزيز القدرات المهنية للكوادر الوطنية الناشئة جنبا الى جنب مع مؤسسات الدولة الاخرى ، تنفيذاً لمسؤوليتها الاجتماعية في الاستثمار بالكوادر الوطنية، ونشر الوعي بأهمية دور الرقابة على أسواق المال، وتهيئة خريجي البرنامج لشغل بعض الوظائف واجبة التسجيل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ويحتاجها سوق العمل وذلك في إطار التوجهات التنموية الاستراتيجية الحكومية.

ج- التنظيم والتحديث التقني:

حرصت هيئة أسواق المال على توفير البنية التقنية اللازمة لتلقي خدماتها من داخل الهيئة وخارجها، فعمدت إلى تنفيذ تطبيقات مؤسسية تستفيد منها قطاعات الهيئة المختلفة بالإضافة الى ترسيخ أسس أمن المعلومات للمحافظة على قاعدة المعلومات.

كما قامت الإدارة بطرح وتنفيذ تطبيقات الأرشفة الإلكترونية وإدارة المحتوى حيث تتيح تلك التطبيقات تداول المستندات والمعلومات بسهولة وأمان.

كما أولت الهيئة أمن المعلومات اهتماماً واسعاً لضمان المحافظة على البنية المعلوماتية لديها. حيث تم تنفيذ عدة برامج خاصة بأمن المعلومات، وعلى مستوى توفير المعلومات للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وتوعية المتداولين، قامت إدارة تقنية المعلومات بتطوير موقعها الالكتروني سعياً لإتاحة فرص الاطلاع على جميع الإعلانات والقرارات والقوانين واللوائح بسهولة ويسر.

ويمكن إيجاز أهم إنجازات الهيئة تقنياً في مجالاتٍ أربعة وفق الآتي:

أولاً- البنية التحتية :

قامت الهيئة خلال السنة الماضية باستكمال بناء البنية التحتية وتدعيمها بمنصات برمجية تساعد الهيئة في التواصل فيما بينها بفعالية والمشاركة بالمعلومات بين موظفيها بسهولة وأمان. ففي هذا الإطار قامت الهيئة بتشغيل نظام الاتصالات الموحد الذي يساعد على رفع كفاءة الاتصالات بين موظفي الهيئة وعملائها، حيث يسمح النظام بعقد الاجتماعات الصوتية والمرئية داخل الهيئة وخارجها واستلام الرسائل الصوتية عن طريق البريد الالكتروني وأجهزة الهاتف النقال.

كما تم تشغيل بوابة الهيئة الالكترونية الداخلية "البورتال" الذي يعمل كمنصة موحدة لجميع أجهزة الحاسوب. ويتيح هذا النظام عرض الكثير من المعلومات في شاشة واحدة بالإضافة الى قدرتها على المشاركة بالمعلومات بين الموظفين بسهولة وأمان.

ثانياً- البرامج والتطبيقات :

وتتنوع هذه البرامج والتطبيقات وفق الآتي:

1. البرامج المالية والإدارية:

حرصت الهيئة منذ انطلاق نشاطها على توفير برامج تحافظ على مصادر معلوماتها المالية والإدارية وتساعدها على متابعة شؤون موظفيها بسهولة والقيام بكافة عمليات شؤون الموظفين وتطبيق الأنظمة والقوانين واحتساب الرواتب وترحيلها إلى النظام المالي وإصدار الرواتب الشهرية.

وتتيح هذه البرامج إصدار كم كبير من التقارير مثل التقارير المرسلة الى البنوك والتأمينات الاجتماعية والجهات الحكومية الأخرى.

كما قامت الهيئة بتركيب برامج لإدارة البيانات المالية، وقد تم تطويره بإضافة برامج لإدارة حسابات المشاريع وبرامج لمتابعة أصول الهيئة حيث يسهل البرنامج عملية جرد الأصول ومتابعة العهد. بالإضافة الى برنامج خاص لإدارة أعمال الخزينة والودائع.

كما نفذت أيضاً برنامجاً خاصاً لإعداد الميزانية السنوية. بحيث يتيح هذا البرنامج لجميع مدراء الإدارات إمكانية إدخال ميزانياتهم التقديرية بما فيها الدرجات الوظيفية المطلوبة. ويتم تجميع تلك البيانات في إدارة الشؤون المالية ويتم مراجعتها واعتمادها حسب الإجراءات المعتمدة.

2. نظام الأرشفة وإدارة الوثائق:

تم تركيب نظام لإدارة الوثائق والمستندات الإلكترونية والذي يتميز بالبحث السريع والسهولة في استرجاع المستندات وتبادل المعلومات بين مستخدمي النظام مع توفير الوقت. كما يساهم في انسيابية العمل داخل الهيئة بحيث تنتقل الوثائق عبر الادارات بسلاسة وسهولة مع الحفاظ على السرية التامة للبيانات بحيث لا يطلع عليها إلا الاشخاص المصرح لهم بذلك. بالإضافة إلى تأمين البيانات ضد أية مخاطر محتملة. ويتيح النظام تصنيف الوثائق بطريقة تتلاءم وأسلوب العمل في الهيئة وذلك لقدرتها على التعامل مع كافة أنواع البيانات، سواء المنظمة أو غير المنظمة. وقد تم تدريب الموظفين على استخدام النظام من خلال ورش عمل مكثفة لكافة إدارات الهيئة.

3. أتمتة (automation) اجتماعات مجلس المفوضين:

تم تطوير برنامج خاص لأتمتة إجراءات اجتماعات مجلس المفوضين يهدف إلى رفع كفاءة إدارة الاجتماعات واختصار الوقت اللازم لاعتماد المحاضر. ويتيح البرنامج إعداد أجندة الاجتماعات، وتحرير محاضر الاجتماعات، وإصدار القرارات ومتابعتها.

ثالثاً- أنظمة حماية أمن المعلومات:

تعير الهيئة اهتماماً بالغاً لأمن المعلومات، لذلك قامت إدارة تقنية المعلومات بتركيب أحدث أنظمة الحماية والتي تتوافق مع المعايير العالمية لمنع الاختراقات والحماية ضد الفيروسات ومنع تسريب المعلومات. فقد قامت الهيئة بتركيب وتشغيل أنظمة حماية على مستويات عدة:

1. **حماية البنية التحتية:**
تم تركيب وتشغيل سلسلة من الأنظمة لحماية البنية الأساسية منها منع الدخول لغير المصرح لهم ومنع المتطفلين وحجب المواقع الضارة ومنع استخدام البرامج الضارة.

2. **حماية البيانات:**
تم تركيب نظام خاص لحماية قواعد البيانات بحيث يمنع الأشخاص والبرامج غير المصرح لها من الدخول على بيانات الهيئة كما يوفر النظام سجلات للمراجعة للكشف عن استخدامات قواعد البيانات. بالإضافة الى ذلك، قامت الهيئة مؤخراً بتصنيف بياناتها بغرض منع تسرب المعلومات والمحافظة على سريتها وذلك من خلال نظام ترميز خاص بذلك.

3. **السياسات والإجراءات:**
أصدرت الهيئة دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالجانب التقني والذي من شأنه تنظيم استخدامات الموارد التقنية لديها. كما يساعد على وضع خطة للتعامل مع المتغيرات والأخطار وسبل مواجهة الحالات الطارئة.كما يساعد أيضاً على تقييم الوضع الراهن وعلى ضوئها تحديد الأولويات الإستراتيجية للمحافظة على خصوصية وأمن المعلومات.

رابعاً- الموقع الإلكتروني:

طورت الهيئة موقعها الالكتروني على عدة مراحل بهدف توفير المعلومات للجمهور بأسرع وقت ممكن. حيث وفرت الهيئة للشركات الخاضعة لرقابتها نماذج الكترونية تسهل عليها عمليات التسجيل والإفصاح وطلب التراخيص. كما قامت بإنشاء ركن توعوي للجمهور تقدم لهم من خلاله نصائح وإرشادات فيما يخص التداول بالأوراق المالية في سوق الكويت. كما أضافت الهيئة صفحة خاصة لخدمات الهيئة المقدمة للجمهور مبينة فيها الإجراءات والمتطلبات الخاصة بكل خدمة من خدماتها.

د- المجال الإستراتيجي:

شهدت السنة المالية (2013-2014) اعتماد هيئة أسواق المال لإستراتيجية شاملة وفق رؤى وتوجهات مستمدة من أهداف الهيئة وقيمها ورسالتها.

المنطلقات الرئيسية للإستراتيجية تتمثل في الرغبة السامية وخطة التنمية (2009-2014)، إضافةً إلى قانون إنشاء الهيئة، وكذلك رؤى وتوجهات مجلس المفوضين.

أما محاورها الرئيسية فتتمثل في مجالات الأنشطة الرئيسية للهيئة، حيث ترتكز الخطة الإستراتيجية على ستة محاور رئيسية وفقاً لمجالات العمل الأساسية فيها، والتي ترتبط بهيكل أهداف الخطة الذي ينبثق عنه جملة من المشاريع والمبادرات الموزعة على محاور الخطة، والتي تم حصرها في سبعة برامج رئيسية، هي كالتالي:

- **المحور التشريعي:** ويتضمن برنامجاً خاصاً بتطوير التنظيم القانوني والتشريعي في الهيئة.
- **المحور التنظيمي:** ويتضمن برنامجين رئيسيين: تطوير الهيكل التنظيمي، واستكمال تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية.
- **المحور الرقابي:** ويتضمن برنامجاً خاصاً للتميز الرقابي للهيئة.
- **المحور التنموي:** ويتضمن برنامجاً خاصاً برؤية تنموية لأسواق المال.
- **المحور التوعوي:** ويتضمن برنامجاً خاصاً بالتوعية ومحو الأمية الاستثمارية.
- **المحور المؤسسي:** ويتضمن برنامجاً خاصاً بالتنمية البشرية والإبداع المؤسسي.

وقد تم اعتماد الخطة الإستراتيجية الأولى للهيئة مع البرنامج التنفيذي للفترة (2012-2015) في الأول من مايو لعام 2013. ويتضمن البرنامج التنفيذي مجموعة من المبادرات الهادفة إلى ربط مكونات الخطة الإستراتيجية لأعوام (2012-2015) بمشاريع الخطط السنوية لمختلف القطاعات في الهيئة.

كما يعد البرنامج التنفيذي مرجعية الهيئة في عمليات المتابعة وتنفيذ الأعمال، كونه برنامج عمل محدد الأهداف ومبني على أسس واضحة ومخرجات تنفيذية محددة ومتفق عليها، تم تشكيلها على هيئة مصفوفة للبرامج تورد قائمة بالمشاريع المتعلقة بأعمال الوحدات التنظيمية التابعة للهيئة مقرونة بالجهة المسؤولة عن التنفيذ والفترة الزمنية اللازمة للإنجاز، مع تحديد درجة الأولوية استناداً إلى المعايير المنصوص عليها في مصفوفة الأولويات، وتقدير الموارد اللازمة للتنفيذ. كما يتضمن البرنامج التنفيذي مؤشرات عامة لقياس مدى تحقق الأهداف بدلالة مؤشرات الانجاز. وتضمن التقرير النهائي للبرنامج التنفيذي موجزاً لأهم النتائج / الإحصائيات والملاحظات الرئيسية المتعلقة بالخطة التنفيذية والتي تم رصدها أثناء ورش العمل المنعقدة مع مختلف الوحدات التنظيمية التابعة لقطاعات الهيئة وبعض اللجان.

وبعد اعتماد البرنامج التنفيذي للخطة الإستراتيجية للأعوام (2012/2015)، تم العمل على:

- إعداد الدليل الإرشادي الذي يوضح الخطوات الواجب اتباعها لإعداد الخطط التشغيلية السنوية.
- تدقيق ومراجعة الخطط وتحليل عناصرها مع التركيز على سلامة ربط الخطط التشغيلية بخطة الهيئة الإستراتيجية وبرنامجها التنفيذي المعتمد، إضافةً إلى مراجعة نطاق المشاريع والمبادرات المدرجة واقتراح بدائل لتحديد المخرجات بشكل يتيح قياسها ومتابعتها إضافة إلى إخراج الخطط بشكل وهيكل موحد وصياغتها بطريقة واضحة درءاً للبس.

- المقارنة بين الخطط التشغيلية والبرنامج التنفيذي الملحق بالخطة الإستراتيجية لرصد التغييرات .
- العمل على تصميم سجل مؤشرات قياس الأداء التشغيلية لكل من إدارات قطاع تنظيم الأسواق (نظرا لإكتمال إجراءات عملهم) وإدارة واحدة من كل قطاع للاسترشاد بها. كما تم وضع سجل لمؤشرات الأداء لمتابعة المشاريع Project KPI لقياس أداء وجودة تنفيذ المشروعات والمبادرات.

وقد تم اعتماد الخطة التشغيلية للهيئة للعام المالي 2014/2013، لتبدأ بعده إجراءات إعداد الخطة التشغيلية الثانية للعام المالي 2015/2014

مشروع مدركات الإصلاح:

في إطار تنفيذ توجهات إرساء معايير الإصلاح الإداري وتعزيز مفاهيم الشفافية.فقد قامت الهيئة من خلال التعاون مع جمعية الشفافية الكويتية بتنفيذ جملة من المبادرات التي من شأنها أن تساهم في نشر الوعي الإدراكي لمعايير الشفافية وذلك بالتماشي مع قيم الهيئة المؤسسية التي تشكل أحد أهم العناصر التي ترتكز عليها خطتها الإستراتيجية. هذا وقد قامت الهيئة على ضوء ذلك بتحديد مكامن الخلل المطلوب تطويرها، وتم إعداد التوصيات اللازمة بشأنها، إضافة الى عقد الندوات التثقيفية للتعريف بمؤشر مدركات الإصلاح الإداري ونشر الوعي المؤسسي بين موظفي الهيئة.

إجراءات تطبيق معايير جودة الأداء:

قامت الهيئة خلال السنة المالية 2014/2013 بإعداد دليل إجراءات عمل إدارات قطاع تنظيم الأسواق، كما يتضمن الدليل على محتويات أخرى مثل: (ميثاق المشروع، خطط العمل، نماذج تقديم الطلبات الخاصة بالإجراءات، وغيرها)، جار إعداد دليل إجراءات العمل لقطاعي الشؤون القانونية و الرقابة.
كما تم العمل على أتمتة بعضً نماذج إجراءات عمل بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات، كما تم مباشرة العمل على إنجاز جدول الصلاحيات بإدارات القطاعات المختلفة، حيث استكملت هذه الإجراءات في قطاع الموارد المؤسسية، من خلال تحديد إجراءات العمل الأساسية في إدارات القطاع، وتحديد الضوابط والمواد المرتبطة بكل إجراء من خلال قانون الهيئة واللائحة التنفيذية والقرارات، على أن تستكمل جداول القطاعات الأخرى خلال العام القادم.

وتم أيضاً العمل على إعداد مؤشرات الأداء والمقاييس العامة الخاصة بالوحدات التنظيمية في هيئة أسواق المال (لسنة 2013) وفقاً لمتطلبات الخطط التشغيلية، إضافة إلى إعداد قائمة أسماء الوحدات التنظيمية في الهيئة مع ترجمتها وترميزها.

الفصل الثالث
الرؤى والتطلعات المستقبلية

الرؤى والتطلعات المستقبلية:

إنطلاقاً من إضطلاع الهيئة بدورها الرئيسي في تحقيق التوجهات التنموية الإستراتيجية الحكومية في تحوّل دولة الكويت إلى مركزٍ مالي وتجاري إقليمي، لاسيما وأن هناك جملةً من الاستحقاقات التي يتطلبها هذا التحول تقعٍ في إطار مهام هيئة أسواق المال ومسؤولياتها، كتحسين الوضع التنظيمي لنشاط الأوراق المالية، والتحول إلى صناعة إدارة الثروات والترويج للكويت كمركزٍ مالي إقليمي لإدارة الثروات، فكان طبيعياً أن تنسجم التوجهات الإستراتيجية للهيئة بما يؤدي إلى العمل على تحقيق تلك الاستحقاقات، وفي هذا الإطار تأتي توجهات توفير بيئةٍ استثمارية مواتية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين المحلية، وخلق فرصٍ استثمارية مناسبة، وكذلك تحديث وتطوير سوق المال بكافة المقومات التي تمكنه من إمتلاك مقومات المنافسة إقليمياً ومواكبة المعايير الدولية وفق كافة الجوانب ذات الصلة بأنشطته عموماً "تشريعية، تنظيمية، رقابية، تقنية،...".

وتستهدف الهيئة إنجاز معظم الإجراءات المطلوبة على صعيد استكمال البنية الأساسية لعمل الهيئة " التشريعية، التقنية، ...." خلال السنة المالية المقبلة، دون أن يعني ذلك انتهاء مهام التحديث والمتابعة والتعديل وفقاً لمقتضيات الحاجة.

بشكلٍ عام يمكن اعتبار التوصل إلى تصنيف السوق المالي الكويتي في عداد الأسواق الناشئة (MSCI)خطوة أولي على طريق الانضمام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، وبما يمثل هدفاً استراتيجياً متوسط وبعيد المدى لهيئة أسواق المال ،الامر الذي يقتضي مواكبة المعايير العالمية المطبقة، و تطوير مفاصل العمل المختلفة ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، وفي هذا الإطار تأتي توجهات العمل في الهيئة استكمالاً لما تم البدء به، والتي ترتكز على مسارين متلازمين " تنظيم بيئة أنشطة الأوراق المالية وتطويرها، واستكمال وتحديث بيئة العمل الداخلية"، ومع اقتراب إنجاز المسار الثاني مع الأخذ بعين الاعتبار التوجه الدائم لتطويره، سيتم التركيز في مرحلةٍ لاحقة على استكمال إجراءات تحقيق المسار الأول المتمثل في تنظيم وتطوير وتحديث أنشطة الأوراق المالية في شتى مجالاتها، ويمكن اعتبار "تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية" وإنشاء شركة البورصة الخاصة خطوةً حاسمة على هذا الصعيد.

وثمة توجهات إستراتيجية للهيئة لإنجاز تلك الأهداف، تبدأ بدراسة أوجه القصور والفراغ التشريعي بهدف استكمالها وإجراء التعديلات المطلوبة بشأنها بدءاً باللائحة التنفيذية للقانون (7) لسنة 2010، ومتابعة عملية تحديث مختلف التشريعات بالمرونة والسرعة المطلوبتين.

وسعياً لتعزيز دور التحكيم، فإن التوجه لإنشاء محكمة تحكيمية خاصة بالهيئة للنظر في المنازعات الجائز تسويتها بطريق التحكيم يمكن أن يساعد كثيراً في هذا الإطار، وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء مكتبة قانونية في الهيئة تضم الكتب والدوريات المحلية والدولية الحديثة في مجال القانون لاسيما التحكيم.

أما على الصعيد التنظيمي، فثمة توجيهاتٍ طموحة تستهدف تهيئة البنية الأساسية لإدراج السندات والصكوك في السوق، وكذلك هناك توجهات طموحة لإنجاز تشريعاتٍ مهمة، كقواعد إدراج وحدات الصناديق الاستثمارية، وكذلك تحديث قواعد تداول الأسهم، وكذلك نظام الإدراج (شروطه وإلغائه)، وإصدار دليلٍ للإجراءات الأساسية للعمل، ومشروع آلية تطبيق البنية التحتية اللازمة لتداول منتجات المشتقات المالية، ومشروع إعادة تنظيم وتطوير عمليات مابعد التداول والتحقق المسبق والتسويات والتقاص ونظام (DVP-Delivery vs.pPayment)، إضافةً إلى توجهات إصدار قواعد تنظيم صانع السوق، وكذلك تنظيم الصفقات بهامش التغطية، والإقراض والبيع على المكشوف، إضافةً إلى توجهات تنظيم السوق الثالث، وكذلك تنظيم أنشطة الوساطة المالية، وتوفيق أوضاع شركتي المقاصة و البورصة واعتماد اللوائح التنظيمية لهما، ومشروع إصدار لائحة تنظيم التداول الالكتروني وسلوكيات التداول، إضافة إلى مشروع إطلاق النماذج الإلكترونية للطلبات المتعلقة بالإدراج.

وعلى الصعيد الرقابي، هناك توجهات لإعداد معايير خاصة بقوة ومتانة المركز المالي للشخص المرخص له، إضافة إلى إعداد التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال، كما أن هناك توجهات لإعداد واعتماد خطط عمل تفتيشية على شركات وصناديق الاستثمار وفق أطر زمنية محددة، إضافةً إلي إعداد تعليمات إدارة المحافظ الاستثمارية لصالح الغير لدى الأشخاص المرخص لهم.

وعلى صعيد حوكمة الشركات، فإن هناك توجهاتٍ خاصة لإعداد تصاميم للنماذج الأساسية لتطبيق تلك القواعد على تفاصيل الهيكل التنظيمي للشركة، ومنها على سبيل المثال تفاصيل هيكل مجلس الإدارة كعدد أعضائه وفئاته والبيانات الأساسية الخاصة بقواعد الحوكمة المطبقة بشأنها، وكذلك اللجان المشكلة وأمين سر المجلس، إضافةً إلى إعداد نماذج حوكمة الشركات بشكلٍ إلكتروني (E.Forms).

وعلى صعيد صناديق الاستثمار، إضافة لاستكمال إجراءات توفيق أوضاع صناديق الاستثمار القائمة فإن هناك توجهاتٍ لتطوير التشريعات ذات الصلة بعمل الصناديق، إضافةً إلى التوجه للاستعانة بشركات استشارية عالمية لإجراء دراسات خاصة بالممارسات التنظيمية للاستثمارات الجماعية المختلفة، إضافة إلى التوجه لإقامة اتفاقية تعاون فني مع هيئات أسواق مال عالمية لمواكبة مايصدر من تشريعات خاصة بعمل الصناديق مع المعايير والممارسات العالمية.

أما على الصعيد التوعوي والإعلامي، فثمة توجهاتٍ طموحات للهيئة تبدأ بإنتهاج تطبيق الإستراتيجية التوعوية المعتمدة واستكمال ومتابعة ما تم البدء به من أنشطة توعوية مختلفة (إصدارات، إعلانات، فعاليات، مشاركات، أنشطة توعوية مرئية ومسموعة، ....) وتعميق الدور الإعلامي في نشاط الهيئة عبر تطبيق الإستراتيجية الإعلامية مع شركة متخصصة، إلا أن العامل الذي قد يغدو أكثر أهمية في هذا المجال يتمثل في توجهات الهيئة لتعميق التوعية المالية والاستثمارية عموماً وفي مجال أنشطة الأوراق المالية بصورة أكثر تحديداً لدى فئاتٍ مجتمعية مختلفة، لاسيما في القطاع التربوي والتعليمي وثمة توجهاتٍ للتعاون المشترك مع تلك الجهات، الأمر الذي يسهم بتحقيق نقلةٍ نوعية مطلوبة لنشاط الهيئة في هذا المجال إن كتب لتلك التوجهات النجاح المنشود.

أما على صعيد سوق الكويت للأوراق المالية، فمن المنتظر إنجاز إجراءاتٍ حاسمة على طريق استكمال إجراءات تخصيصها، كتوثيق عقد تأسيسها ونظامها الأساسي لدى وزارة العدل، ودعوة الجمعية التأسيسية للشركة وتعيين أول مجلس إدارة للشركة، وتحديد أصولها وموظفيها وتنفيذ خطة إعادة هيكلتها ليتم بعد ذلك طرح 50 % من أسهمها في مزادٍ علني للشركات المسجلة في البورصة وتوزيع الـ 50 % المتبقية من أسهمها للاكتتاب العام لكافة المواطنين.

وإذا كانت التوجهات المباشرة لهيئة أسواق المال تستهدف تحقيق الأهداف المحددة في قانون إنشائها لاسيما على صعيد تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، فإن تلك الأهداف تلتقي في جوانب عدة مع التوجهات التنموية الاستراتيجية الحكومية في الانتقال إلى جعل الكويت مركزاً مالياً ، والذي يرتكز تحقيقه بصورةٍ رئيسية على تواجد مثل هذه البيئة الاستثمارية المواتية تنظيماً وشفافيةً وعدالةً وتنافسيةً في الوقت ذاته، كما أن تحقيقها يندرج في إطار الإعداد لامتلاك مقومات الإنضمام إلى المنظمات الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية كأهدافٍ إستراتيجية بعيدة المدى.

الفصل الرابع
البيانات المالية للسنة المالية 2014/2013

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+

www.deloitte.com

هيئة أسواق المال

هيئة عامة مستقلة

دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لهيئة أسواق المال (هيئة عامة مستقلة) "الهيئة" وسوق الكويت للأوراق المالية "السوق" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 مارس 2014، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الهيئة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الهيئة هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالهيئة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي المجمع للهيئة كما في 31 مارس 2014، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

- بالإشارة إلى ما ورد بالإيضاح رقم (2.1) من هذه البيانات المالية المجمعة، تم تجميع البيانات المالية لسوق الكويت للأوراق المالية ونتائج أعماله عن نفس فترة هذه البيانات المالية المجمعة لحين الانتهاء من أعمال اللجنة الاستشارية التي ستقوم بتقييم الاصول المادية والمعنوية للسوق وتحديد ما سيؤول منها للهيئة وما سيتبقى للبورصة . كما نشير الى ما ورد بالإيضاح رقم (6) فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة تحت حساب تأسيس شركة البورصة. إن رأينا الوارد أعلاه غير متحفظ فيما يتعلق بذلك الشأن.
- نشير إلى ما ورد بالإيضاح رقم (17) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالخلاف القائم بين السوق ووزارة المالية والذي يبين عدم التأكد حول ما سوف تسفر عنه المفاوضات والدراسات التي تتم بين السوق والجهات المعنية بشأن الالتزامات التي قد يتحملها السوق مقابل حق استغلال مبنى السوق. إن رأينا الوارد أعلاه غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش، الوزان وشركاه

الكويت في 13 يوليو 2014

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية بالبنوك		4,044,625	3,591,844
ودائع لأجل	5	159,570,000	172,280,000
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	3,287,438	2,279,233
		166,902,063	178,151,077
الموجودات غير المتداولة			
استثمار في مشروع مشترك	7	9,313,193	9,629,562
استثمار في شركة زميلة	8	10,977,248	11,160,677
موجودات غير ملموسة – نظام التداول	9	4,870,007	6,911,639
ممتلكات ومنشآت ومعدات	10	546,677	699,188
		25,707,125	28,401,066
مجموع الموجودات		192,609,188	206,552,143
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	11	6,126,013	6,426,800
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		3,927,301	2,480,498
مجموع المطلوبات		10,053,314	8,907,298
صافي الأصول		182,555,874	197,644,845
يتم تمويله كما يلي:-			
الاحتياطي العام (النقدي)	12	197,644,845	207,012,972
خسارة السنة		(15,088,971)	(9,368,127)
		182,555,874	197,644,845

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

د. مهدي إسماعيل الجزاف

نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
الإيرادات			
رسوم اشتراكات		3,930,929	4,544,326
حصة في عمولة التداول		7,323,687	5,416,444
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى		965,607	1,068,875
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	235,631	204,636
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة	8	1,485,321	1,399,933
إيرادات فوائد ودائع		2,137,386	3,110,173
صافي إيراد إيجارات	13	2,257	47,750
		16,080,818	15,792,137
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	14	20,705,680	16,431,172
مصروفات عمومية وإدارية	15	7,586,911	6,270,633
استهلاكات وإطفاءات		2,877,198	2,458,459
إجمالي المصروفات		31,169,789	25,160,264
صافي خسارة السنة		(15,088,971)	(9,368,127)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(15,088,971)	(9,368,127)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في صافي الأصول المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2014	2013
الرصيد كما في بداية السنة	197,644,845	207,881,566
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	(15,088,971)	(9,368,127)
تسويات	-	(868,594)
الرصيد كما في نهاية السنة	182,555,874	197,644,845

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(15,088,971)	(9,368,127)
تسويات:			
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	(235,631)	(204,636)
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة	8	(1,485,321)	(1,399,933)
إيرادات فوائد ودائع		(2,137,386)	(3,110,173)
استهلاكات وإطفاءات		2,877,198	2,458,459
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة		1,481,266	1,023,346
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(14,588,845)	(10,601,064)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		(1,141,786)	438,155
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		397,827	2,592,750
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(15,332,804)	(7,570,159)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(34,463)	(27,127)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(15,367,267)	(7,597,286)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,270,967	3,321,957
ودائع لأجل		12,710,000	3,787,990
توزيعات نقدية مستلمة من المشروع المشترك		552,000	-
توزيعات نقدية مستلمة من الشركة الزميلة		1,668,750	2,391,874
المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة		(1,120,044)	(1,406,901)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات		(261,625)	(397,777)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		15,820,048	7,697,143
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		452,781	99,857
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		3,591,844	3,491,987
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		4,044,625	3,591,844

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

إن عنوان الهيئة المسجل هو : صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للهيئة والبيانات المالية لسوق الكويت للأوراق المالية "السوق" (إيضاح 2.1).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 13 يوليو 2014.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما لا يخالف أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية.

وفقاً للمادة (156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 آلت إلى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ صدور القانون، وتقوم الهيئة خلال السنة الأولى من سريان القانون بتكليف لجنة استشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية وتحديد ما يؤول منها للهيئة وما يبقى منها للبورصة. لم يتم انتهاء أعمال اللجنة الاستشارية حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية المجمعة.

وفقاً للمادة (157) من القانون رقم (7) لسنة 2010 يستمر موظفي سوق الكويت للأوراق المالية في العمل لدى الهيئة مع تسوية أوضاعهم.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

معايير جديدة ومعدلة واجبة التطبيق

خلال السنة الحالية، قامت الهيئة بتطبيق عدد من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت وأصبحت واجبة التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو ما بعد 1 يناير 2013.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الافصاحات – مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

تتطلب التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق المقاصة والترتيبات ذات الصلة للأدوات المالية التي تخضع لاتفاقية مقاصة رئيسية ملزمة لترتيبات مماثلة.

تم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. وحيث أن الهيئة لا تمتلك أية اتفاقيات مقاصة، فإن تطبيق هذه التعديلات لم يكن له أي تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ الواردة في البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10: البيانات المالية المجمعة

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 يحل محل إجراءات التجميع الموضحة في معيار المحاسبة الدولي رقم 27: "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" وتلك الموضحة في التفسير رقم 12: "التجميع – المؤسسات ذات الأغراض الخاصة". وفقاً لمتطلبات ذلك المعيار، يتم التجميع على أساس واحد فقط وهو السيطرة. بالإضافة إلى ذلك يقدم المعيار تعريف جديد للسيطرة يتكون من ثلاثة عناصر (أ) التحكم في الشركة المستثمر فيها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر فيها (ج) القدرة على التحكم في الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.

لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي أثر مادي على نشاط الهيئة أو مركزها المالي المجمع.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11: الترتيبات المشتركة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 31: "الحصص في المشاريع المشتركة". ألغى المعيار خيار تطبيق طريقة التجميع النسبي عند المحاسبة عن الشركات تحت السيطرة المشتركة. يصنف هذا المعيار الترتيبات المشتركة إلى نوعين (أ) المشروعات المشتركة و(ب) العمليات المشتركة. إن العمليات المشتركة هي ترتيب مشترك يكون فيه للأطراف "التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب" حقوق في الموجودات، وتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالترتيب. والمشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون فيه للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات هذا الترتيب. يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. في حين يتم المحاسبة عن الاستثمار في العمليات المشتركة بحيث يعترف كل طرف بموجوداته (بما في ذلك حصته في أي موجودات محتفظ بها بصورة مشتركة)، ومطلوباته (بما في ذلك حصته في أي مطلوبات متكبدة بصورة مشتركة)، وإيراداته (متضمنة حصته من بيع إنتاج العملية المشتركة) ومصروفاتها (متضمنة حصته في أي مصروفات متكبدة بصورة مشتركة). يقوم كل مشارك في العملية المشتركة بالمحاسبة عن موجوداته ومطلوباته، وكذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بحصته في العملية المشتركة وفقاً للمعايير ذات العلاقة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر على نشاط الهيئة أو مركزها المالي المجمع.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12: الإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 هو معيار إفصاح جديد ويطبق على الشركات التي تمتلك مساهمات في شركات تابعة ومشاريع مشتركة وشركات زميلة و/أو شركات تابعة غير مجمعة. بشكل عام، نتج عن تطبيق هذا المعيار إفصاحات أكثر شمولية في البيانات المالية المجمعة (انظر إيضاحات 7 & 8).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 مصدراً واحداً للاسترشاد لقياسات القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة. يُعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق الأساسي في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. تمثل القيمة العادلة بموجب هذا المعيار سعر البيع بغض النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة بشكل مباشر أو مُقدّر باستخدام أسلوب تقييم آخر. كما يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 13 أيضاً متطلبات إفصاح شاملة.

بخلاف الإفصاحات الإضافية، لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر مادي على المبالغ الواردة في البيانات المالية المجمعة.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 تجميع بنود الدخل الشامل الآخر في فئتين في بيان الدخل الشامل الآخر (أ) البنود التي لايمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل و(ب) البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل عند استيفاء شروطاً محددة. تؤثر التعديلات على العرض فقط ولا تؤثر على نشاط الهيئة أو مركزها المالي المجمع. تم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي، وعليه تم تعديل طريقة عرض الدخل الشامل الآخر ليعكس تلك التغيرات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة ولكنها ليست واجبة التطبيق

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 - المنشآت الاستثمارية

يُعرف المعيار الدولي للتقارير المالية 10 المنشأة الاستثمارية ويتطلب من المنشأة المخولة بإعداد التقارير والتي تفي بمتطلبات تعريف المنشأة الاستثمارية عدم القيام بتجميع شركاتها التابعة وأن تقوم بدلاً من ذلك بقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة.

وقد تم إجراء تعديلات لاحقة على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 لتقديم متطلبات إفصاحات جديدة للمنشآت الاستثمارية.

إن إدارة الهيئة لا تتوقع أن تكون لتعديلات المنشآت الاستثمارية أثر على البيانات المالية المجمعة حيث أن الهيئة ليست منشأة استثمارية.

معيار المحاسبة الدولي 32 " الأدوات المالية – العرض"

تعالج التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مشاكل التطبيق الحالية المتعلقة بمتطلبات إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتوضح بشكل خاص المقصود بـ "حق قانوني حالي ملزم لإجراء المقاصة".

لا تتوقع الهيئة أن تطبيق هذه التعديلات سيكون لها تأثير هام على البيانات المالية المجمعة للهيئة حيث أن الهيئة ليس لديها أية موجودات أو مطلوبات مالية مؤهلة للمقاصة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يقدم المعيار متطلبات جديدة لتصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية. تتوقع الهيئة أن يكون لتطبيق هذا المعيار في المستقبل أثر على المبالغ المتعلقة بموجوداتها ومطلوباتها المالية، إلا أنه يصعب في الوقت الحالي تحديد تقدير مناسب للأثر لحين استكمال الدراسة التفصيلية لذلك المعيار.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للهيئة والبيانات المالية للسوق.

يتم إدراج ايرادات ومصروفات السوق خلال السنة في بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ العمل بالقانون رقم 7 لسنة 2010 وحتى تاريخ الاستبعاد الفعلي.

إذا لزم الأمر، يتم تعديل السياسات المحاسبية المطبقة في السوق لتوحيدها مع السياسات المحاسبية المطبقة في الهيئة.

يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات المتبادلة بين الهيئة والسوق بالكامل عند التجميع.

2.3.2 المشروعات المشتركة

إن المشروعات المشتركة هي ترتيب تعاقدي تقوم بموجبه الهيئة من خلال السوق وأطراف أخرى بنشاط يخضع للسيطرة المشتركة وهذا عندما يكون اتخاذ القرارات الهامة للسياسات المالية والتشغيلية يتطلب الموافقة الجماعية للشركاء.

يشار إلى الترتيبات التي تتضمن إنشاء مشروعات منفصلة يكون لكل مشارك حصة فيها، بالمشروعات المشتركة.

تقوم الهيئة من خلال السوق بتسجيل حصتها في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في المشروعات المشتركة ضمن بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصة الهيئة في صافي موجودات المشروع المشترك مخصوما منها أثر أي انخفاض للقيمة لكل استثمار على حدة.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن معاملات الهيئة والمشروعات المشتركة في حدود حصة الهيئة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.3 الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للهيئة من خلال السوق تأثير هام عليها. إن التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية ولا يمتد إلى وجود سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم إثبات الموجودات والالتزامات المتعلقة بالشركة الزميلة في البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي المجمع ويتم تعديل الاستثمار لاحقا لذلك لإثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال وكذلك بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الزميلة.

يتم تسجيل الزيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة كما في تاريخ الاقتناء كشهرة ضمن حساب الاستثمار. ويتم تسجيل الزيادة في حصة الهيئة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة الزميلة عن تكلفة الاستثمار في بيان الدخل مباشرة.

يتم دراسة الانخفاض في القيمة للاستثمار في الشركة الزميلة (متضمناً الشهرة) كأصل واحد، من خلال مقارنة القيمة الاستردادية (قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إثبات الانخفاض في القيمة ببيان الدخل. يتم رد الانخفاض في القيمة إذا ما ارتفعت القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

عند استبعاد الشركة الزميلة نتيجة فقد القدرة على ممارسة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، يتم قياس الاستثمارات المتبقية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة هي قيمة الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

يتم تضمين الفرق بين القيمة الدفترية للجزء المتبقي من الاستثمار في شركة زميلة وقيمته العادلة في ربح أو خسارة استبعاد الشركة الزميلة. بالإضافة لما سبق، تحول جميع المبالغ التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بهذه الشركة الزميلة إلى بيان الدخل للسنة عند فقد التأثير الجوهري على الشركة الزميلة.

في حالة وجود معاملات بين الهيئة والشركة الزميلة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات في حدود نسبة المساهمة التي لا تخص الهيئة.

2.3.4 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

2.3.5 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

يعتبر الأصل ثابتاً في حالة إذا ما زادت تكلفته عن المستوى المحدد من قبل مجلس المفوضين وزاد عمره الانتاجي عن فترة مالية كاملة.

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة الفعلية أي بثمن شرائها مضافاً إليه كافة المصروفات التي تتكبدها الهيئة حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وتضاف أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بكل حاسب آلي إلى تكلفة شرائه.

في حالة وجود مصروفات لاحقة على أي بند من بنود الأصول الثابتة لإجراء تحسين / تعديل / إصلاح جوهري أو رئيسي من شأنه رفع كفاءة الأصل التشغيلية أو الانتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو زيادة المنافع المستقبلية للأصل، تضاف هذه المصروفات على التكلفة الدفترية للأصل.

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة المقدمة للهيئة كهدايا أو منحة بالدفاتر على أساس القيمة السوقية العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت حيث يتم استهلاك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها (إن وجدت) بأقساط متساوية على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.6 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.7 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المالية المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم الهيئة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الشراء بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الهيئة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينون (الذمم التجارية والمدينون الأخرون والنقد والنقد المعادل والودائع الاستثمارية) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي - نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق إعدامها فيتم إدراجها في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق الهيئة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم الهيئة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.3.8 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.9 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.3.10 تحقق الإيراد

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطياتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والادراج والتداول بالإضافة الى ايرادات استثمار فوائض أموال الهيئة.

يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.

تدخل في إيرادات الهيئة رسوم الخدمات وحصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

تتحقق إيرادات السوق من الرسوم المقررة من ممارسة السوق لنشاطه مثل إيراد رسوم اشتراكات السوق الرسمي والسوق الموازي، على أساس زمني وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار المدة التي تغطيها هذه الرسوم. تثبت حصة السوق من عمولة التداول على أساس النسبة المحددة لحصة السوق من هذه العمولة عند استلام تقارير العمولة المحصلة من قبل الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويتم إجراء استحقاق لها بتاريخ البيانات المالية استناداً للتقارير المستلمة.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم إثبات إيرادات فوائد الودائع على أساس الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق.

2.3.11 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.12 العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية المجمعة.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل المجمع لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل المجمع.

3. إدارة المخاطر المالية

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للهيئة والمقيمة بعملة أجنبية. خلال السنة الحالية لم توجد معاملات هامة بعملات أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.

تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة 160 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 31 مارس 2014 (172 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2013).

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها، وهذا لا ينطبق على المؤسسات المصرفية الكويتية التي تضمن الحكومة الكويتية ودائعها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010، على الهيئة أن تكون من فوائضها السنوية احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل. إن طبيعة ومقدار هذه الاحتياطيات يتم تحديدها بقرار من مجلس مفوضي الهيئة. إذا وصلت هذه الاحتياطيات إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة (إيضاح 12).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 2.3.4 و 2.3.5. يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقّع للأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم إدارة الهيئة بمراجعة البنود المصنفة كذمم مدينة بشكل دوري لتحدد مدى ضرورة إدراج مخصص لانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. تقوم الإدارة بتقدير مبلغ وتاريخ التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2014 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 1.6 % (1.36% كما في 31 مارس 2013).

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2014	2013
المدفوع تحت حساب تأسيس شركة البورصة	1,500,000	-
إيرادات مستحقة	586,645	720,226
مستحق من طرف ذو صلة	403,360	746,878
لجنة خصخصة البورصة	238,978	157,019
ذمم شركات وساطة	116,903	115,324
مصروفات مدفوعة مقدماً	279,360	383,622
تأمينات مستردة	118,040	99,017
عهد نقدية	6,222	4,000
أرصدة مدينة أخرى	37,930	53,147
	3,287,438	2,279,233

خلال السنة قرر مجلس مفوضي الهيئة بالقرار رقم (37) لسنة 2013 بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش. م.ك.ع) ، ولاحقا لتاريخ هذه البيانات المالية صدر القرار الوزارى رقم (580) لسنة 2013 بشأن تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية على أن تكون هيئة أسواق المال هى الجهه المكلفة بتأسيس شركة البورصة وفى ضوء متطلبات هذه القرارات قامت الهيئة بسداد 1.5 مليون دينار كويتى بما يعادل 25% من رأس المال المصدر لشركة البورصة (6 مليون دينار كويتي) يتم تبويب ذلك المبلغ ضمن الارصده المدينة لحين الانتهاء من كافة مراحل التأسيس وتسوية ذلك الرصيد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

7. استثمار في مشروع مشترك

يتمثل الاستثمار في مشروع مشترك في مشاركة الهيئة من خلال السوق بنسبة 60% في نظام ضمان عمليات الوساطة.

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2014	2013
الرصيد كما في 1 إبريل	9,629,562	9,239,040
توزيعات أرباح	(552,000)	-
حصة في نتائج الأعمال	235,631	204,636
تسويات على الرصيد الافتتاحي	-	185,886
الرصيد كما في 31 مارس	9,313,193	9,629,562

تم إثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال المشروع المشترك من واقع المعلومات المالية المرحلية المعدة من قبل إدارة المشروع المشترك كما في 31 مارس 2014.

فيما يلي المعلومات المالية المرحلية المختصرة للمشروع المشترك .ان المعلومات المالية المختصرة أدناه تمثل المبالغ المبينة في أحدث معلومات مالية متوفرة للمشروع المشترك والتي أعدت وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية:

	2014	2013
الموجودات	15,837,457	16,372,624
المطلوبات	315,468	323,354

	2014	2013
الإيرادات	576,403	708,702
ربح السنة / إجمالي الدخل الشامل	392,720	341,059
توزيعات نقدية محصلة من المشروع المشترك	552,000	-

8. استثمار في شركة زميلة

يتمثل الاستثمار في شركة زميلة في مساهمة الهيئة من خلال السوق بنسبة 27.78% في الشركة الكويتية للمقاصة (ش.م.ك.م).

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2014	2013
الرصيد كما في 1 إبريل	11,160,677	13,208,600
توزيعات أرباح	(1,668,750)	(2,391,874)
حصة في نتائج الأعمال	1,485,321	1,399,933
تسويات على الرصيد الافتتاحي	-	(1,055,982)
الرصيد كما في 31 مارس	10,977,248	11,160,677

تم إثبات حصة الهيئة في نتائج أعمال الشركة الزميلة من واقع المعلومات المالية المرحلية المعدة من قبل إدارة الشركة الزميلة كما في 31 مارس 2014.

فيما يلي المعلومات المالية المرحلية المختصرة للشركة الزميلة .ان المعلومات المالية المختصرة أدناه تمثل المبالغ المبينة في أحدث معلومات مالية متوفرة للشركة الزميلة والتي أعدت وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية:

	2014	2013
الموجودات	44,235,920	44,278,693
المطلوبات	4,717,827	4,100,256

	2014	2013
الإيرادات	10,806,790	9,001,177
ربح السنة / إجمالي الدخل الشامل	5,347,155	5,039,759
توزيعات نقدية محصلة من الشركة الزميلة	1,668,750	2,391,874

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

9. موجودات غير ملموسة – نظام التداول

	نظام التداول الآلي	موجودات قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2012	5,159,047	6,525,356	11,684,403
اضافات	117,135	1,289,766	1,406,901
استبعادات	-	(1,200,282)	(1,200,282)
المحول من ممتلكات ومنشآت ومعدات	3,701,232	-	3,701,232
المحول من موجودات قيد التنفيذ	5,502,267	(5,502,267)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2013	14,479,681	1,112,573	15,592,254
اضافات	196,151	923,893	1,120,044
استبعادات	-	(689,174)	(689,174)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	458,215	(458,215)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2014	15,134,047	889,077	16,023,124
الإطفاءات			
الرصيد كما في 31 مارس 2012	(5,159,047)	-	(5,159,047)
إطفاءات	(2,025,603)	-	(2,025,603)
المحول من ممتلكات ومنشآت ومعدات	(1,495,965)	-	(1,495,965)
الرصيد كما في 31 مارس 2013	(8,680,615)	-	(8,680,615)
إطفاءات	(2,472,502)	-	(2,472,502)
الرصيد كما في 31 مارس 2014	(11,153,117)	-	(11,153,117)
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2014	3,980,930	889,077	4,870,007
31 مارس 2013	5,799,066	1,112,573	6,911,639
الأعمار الإنتاجية (سنة)	4 -3		

تتمثل موجودات قيد التنفيذ في المبالغ المدفوعة على عقود توريد وتركيب برامج وأنظمة لاستكمال نظام التداول الجديد. بلغ إجمالي قيمة التعاقدات القائمة 872,562 دينار كويتي كما في 31 مارس 2014 (3,162,265 دينار كويتي كما في 31 مارس 2013).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

10. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	سيارات	الإجمالي
التكلفة				
كما في 31 مارس 2012	1,033,270	7,290,388	47,000	8,370,658
إضافات	44,998	325,779	27,000	397,777
استبعادات	(67,581)	(200,333)	(54,000)	(321,914)
المحول الى موجودات غير ملموسة	-	(3,701,232)	-	(3,701,232)
كما في 31 مارس 2013	1,010,687	3,714,602	20,000	4,745,289
إضافات	24,968	236,657	-	261,625
استبعادات	-	(41,107)	(20,000)	(61,107)
المحول الى موجودات غير ملموسة	14,992	(14,992)	-	-
كما في 31 مارس 2014	1,050,647	3,895,160	-	4,945,807
الاستهلاك المتراكم				
كما في 31 مارس 2012	(1,021,086)	(4,179,784)	(32,577)	(5,233,447)
استهلاك السنة	(55,817)	(374,039)	(3,000)	(432,856)
استهلاك الاستبعادات	-	108,660	15,577	124,237
المحول الى موجودات غير ملموسة	-	1,495,965	-	1,495,965
تسويات	211,240	(211,240)	-	-
كما في 31 مارس 2013	(865,663)	(3,160,438)	(20,000)	(4,046,101)
استهلاك السنة	(58,458)	(346,238)	-	(404,696)
استهلاك الاستبعادات	-	31,667	20,000	51,667
كما في 31 مارس 2014	(924,121)	(3,475,009)	-	(4,399,130)
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2014	126,526	420,151	-	546,677
31 مارس 2013	145,024	554,164	-	699,188
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**5**	**5 – 4**	**3**	

إن المبنى الذي يشغله السوق تم تخصيصه بقرار مجلس الوزراء رقم (508) باجتماعه رقم (2011/18) بتاريخ 27 مارس 2011 ليكون مقراً لهيئة أسواق المال. لم تقم الهيئة بتسلم المبنى بشكل نهائي حتى تاريخه نظرا لعدم تسوية الخلاف القائم بين السوق ووزارة المالية حول المبالغ المستحقة مقابل استغلال السوق للمبنى (إيضاح 17).

11. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2014	2013
ذمم دائنة	1,514,068	998,475
إيرادات مقبوضة مقدماً	1,142,955	1,169,746
مخصص الإجازات	2,060,817	1,380,060
مخصصات	1,253,776	2,496,683
مصروفات مستحقة	123,209	158,621
أرصدة دائنة أخرى	31,188	223,215
	6,126,013	6,426,800

يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم الاشتراكات السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية المقبوضة مقدماً عن عمليات السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

12. الاحتياطي العام (نقدي)

وفقاً للمادة رقم (21) من قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية فإنه يتوجب على الهيئة أن تكون من فوائضها السنوية احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل، ويحدد مجلس مفوضي الهيئة بقرار منه طبيعة هذه الاحتياطيات ومقدارها فإذا وصلت هذه الاحتياطيات إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة.

تطبيقاً لأحكام المادة (156) من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت الى الهيئة صافي موجودات ومطلوبات سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 مارس 2010 مقابل تعلية الاحتياطي العام بنفس القيمة (إيضاح 2.1).

قرر مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 10/ 2013 المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2013 تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 800 مليون دينار كويتي على أن يتم مراجعة ذلك المستوى كل ثلاث سنوات.

13. صافي إيراد إيجارات

	2014	2013
إيرادات تأجير مبنى السوق	438,389	460,168
مصاريف تشغيل وصيانة مبنى السوق	(436,132)	(412,418)
	2,257	47,750

14. تكاليف موظفين

	2014	2013
رواتب وأجور	13,672,506	10,430,232
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,481,266	1,023,346
إجازات	738,259	882,733
تأمينات اجتماعية	865,950	672,489
مكافآت	3,947,699	3,422,372
	20,705,680	16,431,172

15. مصروفات عمومية وإدارية

	2014	2013
مصروفات صيانة	1,717,800	1,940,840
مصروفات سفر وانتقال	231,097	230,595
مصروفات تدريب	122,811	172,321
إيجارات	1,372,763	841,012
مخصصات	1,625,529	-
استشارات	1,341,556	1,675,393
مصروفات أخرى	1,175,355	1,410,472
	7,586,911	6,270,633

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في أعضاء مجلس المفوضين، أفراد الإدارة العليا، المؤسسات والشركات التي للهيئة أو لسوق الكويت للأوراق المالية تمثيل في مجالس إدارتها. في إطار النشاط العادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات :

	2014	2013
المعاملات		
رواتب ومكافآت المديرين التنفيذيين	589,260	505,108
إيراد إيجارات	22,836	22,836
الأرصدة		
مستحق من طرف ذو صلة	403,360	746,878
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	406,871	329,229

يتم تحديد رواتب ومكافآت مفوضي هيئة أسواق المال بمرسوم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

17. التزامات محتملة

قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسرى هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من 1 يناير 1989. ويجوز تجديده لمدة أو مدد مماثلة باتفاق الطرفين. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة.

وفقاً لقرار لجنة السوق يتم تحويل فائض الإيرادات لكل سنة إلى الاحتياطي العام، بناءً على ذلك لم يتم دفع أية مبالغ لوزارة المالية بموجب هذه الاتفاقية منذ بدايتها.

إن وزارة المالية لا تقبل تفسير إدارة السوق لبنود اتفاقية ترخيص الاستغلال. لا تعتقد الإدارة بترتب أية التزامات تجاه وزارة المالية طبقاً لاتفاقية ترخيص الاستغلال في الوقت الحالي.

بتاريخ 27 مارس 2011 قرر مجلس الوزراء باجتماعه رقم (2011/18) تخصيص مبنى السوق ليكون مقراً لهيئة أسواق المال، كما قرر تكليف وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع وزارة المالية بشأن تسوية مديونية السوق المتعلقة باستغلال المبنى حتى ذلك التاريخ لم يتم تسليم المبنى بشكل نهائي إلى الهيئة نظراً لعدم تسوية الخلاف القائم بين السوق ووزارة المالية.

18. ارتباطات رأسمالية

	2014	2013
توريد برمجيات وأجهزة نظام التداول الآلي	53,054	1,061,743